المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/12/2015

امتياز مغربي يلقي الضوء على التعاطي السليم مع ظاهرة الهجرة

الرباط تسوي الوضع القانوني لنحو 26 ألف مهاجر إليها من جنسيات مختلفة خلال عامي 2014 و2015.

أرقام ثابتة تبرز النجاح المغربي في التعامل مع المهاجرين

الرباط ـ قال وزير مغربي مساء الاثنين، إن بلاده سوّت الوضع القانوني خلال العامين 2014 و2015، لنحو 26 ألف مهاجر إليها من جنسيات مختلفة.

وأضاف أنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة أن "المغرب سوّت الوضع القانوني لنحو 26 ألف مهاجر إليها، من جنسيات مختلفة، بينهم أكثر من 4500 لاجئ سوري".

جاء ذلك في تصريح أدلى به بيرو على هامش توقيع اتفاقية، في الرباط، بين المغرب، والمنظمات الأممية في البلاد لدعم الاستراتيجية المغربية، في مجال الهجرة واللجوء.

وأوضح أن عدد المهاجرين الذين تم تسوية وضعهم القانوني خلال العام 2014، بلغ 18 ألف مهاجرا، ليرتفع العدد الاجمالي إلى نحو 26 ألفا، خلال العام 2015.

وفي كلمته خلال توقيع الاتفاقية مع المنظمات الأممية، قال بيرو "إن المملكة المغربية محتاجة لدعم الأمم المتحدة، وأن تتحمل المنظمة الدولية مسؤولية تجاه قضية اللاجئين".

ودعا إلى ضرورة العمل المشترك لإيجاد حلول شمولية لمعالجة تداعيات الهجرة، على أن تشتمل على توفير العمل والسكن للاجئين، بدلا من الإجراءات الأمنية فقط.

وأعطى العاهل المغربي الملك محمد السادس أوامره نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بناء على توصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتسوية ملف الهجرة واللجوء باعتماد مقاربة إنسانية.

وتشير تقارير حقوقية إلى أنه رغم كثافة توافد المهاجرين غير الشرعيين على المغرب، واستقرارهم به لفترات طويلة، فإن هذه الظاهرة لم تفرز ممارسات عنصرية بارزة إزاء هؤلاء.

ويرى مراقبون أن المملكة اتخذت مسارا مغايرا عن باقي الدول لمعالجة هذه الآفة المستشرية ما مكنها من تسوية وضعية الاف المهاجرين غير الشرعيين وتجنب الكوارث الانسانية.

ويشهد المغرب تدفق عدد من المهاجرين غير الشرعيين خاصة من افريقيا جنوب الصحراء الذين يتحينون الفرصة لمعانقة الحلم الاوروبي لكن تشديد الاجراءات الامنية والازمة المالية الاوربية جعلت عددا من المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء يفضلون الاستقرار في المغرب، بالإضافة إلى طالبي اللجوء السياسي وخاصة السوريين الفارين من جحيم الحرب الاهلية الدائرة ببلدهم.

وفي سياق متصل طالب منسق برنامج الأمم المتحدة بالمغرب، فيليب بوانسو بتقوية التعاون الدولي من أجل معالجة قضية الهجرة، في شمال أفريقيا وشرق أوروبا، متوقعا أن تشهد حركات الهجرة ارتفاعا، خلال السنوات المقبلة.

وتوافد على المغرب خلال السنوات الأخيرة آلاف المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب الصحراء، في طريقهم للعبور إلى دول أوروبا ولاسيما إسبانيا، غير أن عددا منهم يستقر في المغرب لتصبح الأراضي المغربية موطن استقرار لهم لا نقطة عبور فقط.

http://www.middle-east-online.com/?id=213490

العنف يجر أزيد من 150 أمنيا إلى المتابعة

28/12/15

مراكش - عزيز العطاتري

كشف الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، أن المديرية العامة للأمن الوطني اتخذت خلال السنة الجارية إجراءات تأديبية في حق 10 من رجال الأمن المتورطين في العنف، تراوحت ما بين الإنذار، والتوبيخ، والإعفاء من المسؤولية، أو تدريب تقويمي، إثر شكايات توصلت بها الإدارة تتعلق باللجوء إلى العنف.

وأضاف الوزير، في كلمة له خلال الجلسة الافتتاحية لأشغال الورشة الإقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب، التي نظمت على مدى يومين بشراكة بين المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب ومركز البحث الشهير (ويلتون بارك) بمراكش أول أمس الاثنين، أن 27 ملفا تتعلق بالعنف معروضة حاليا على القضاء، منها قضية أمنيين بالدار البيضاء، تم توقيفهم عن العمل في انتظار صدور الحكم النهائي في حقهم، على خلفية متابعتهم بتهمة تعريض شخص موضوع رهن تدابير الحراسة النظرية للتعذيب.

وأشار الضريس إلى أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل وزارة الداخلية، والمصالح التابعة لها، طالت إجراءات تأديبية همت أربعة عناصر من القوات المساعدة، و21 حالة معروضة على القضاء.

وأضاف أنه بخصوص رجال السلطة، اتخذت إجراءات تأديبية في حق 4 منهم، بينما أحيلت ملفات 112 منهم على القضاء خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015. وبالنسبة لأعوان السلطة، توبع 151 عنصرا قضائيا بتهم تتعلق باستعمال العنف والسب والشتم والهجوم على مسكن الغير.

تتمة ص 4

العنف يجر أزيد من 150 أمنيا إلى المتابعة

مراكش
عزيز العطاتري
تتمة (ص 01)

وأكد الوزير أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل المصالح التابعة لوزارة الداخلية تهدف إلى وضع مفهوم أمني يرتكز على الحفاظ على الأمن، وحماية حقوق الإنسان، باعتبارهما مكونين لا ينفصلان عن السياسات والأهداف الأمنية المجتمعية للأجهزة الأمنية، لأجل إنتاج علاقات جديدة بين السلطة والمواطنين، تتلاءم مع احترام حقوق الإنسان، مع الربط بين المسؤولية في حفظ النظام العام وتحقيق الأمن.

وأوضح الضريس أنه في إطار الحكامة الأمنية، تعمل الوزارة على رفع مستوى مواردها البشرية، وتطوير وتحديث بنياتها. كما تعمل على تحقيق مجموعة من المشاريع تدخل في مجال مناهضة العنف وسوء المعاملة، من خلال اتباع سياسة التكوين والتحسيس، والتواصل المدعم للوقاية منه، لفائدة موظفيها المكلفين بإعمال القانون. وأضاف أنه تم خلال السنة الماضية، وفي إطار اتفاقية الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تفعيل برنامج تكويني، همّ في المرحلة الأولى أطر المعهد الملكي للشرطة والمسؤولين الأمنيين بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة، استفاد منه ما يزيد عن 600 عنصر من عناصر الأمن بمختلف رتبهم، وتفعيل مدونة للسلوك بالنسبة لعناصر القوات العمومية لتعزيز الحماية والوقاية من سوء المعاملة في جميع حالات التفاعل والتعامل مع المواطنين.

وأكد الضريس أن بعض حقوق الإنسان، كحظر التعذيب، تعتبر حقوقا مطلقة لا يمكن تبريرها على أي أساس، وأن سجل أي دولة في العالم لا يخلو في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة، ومناهضة التعذيب بصفة خاصة، من العيوب، مبرزا أن كل بلد يجب أن يضع سياسته في مجال حقوق الإنسان على ضوء ظروفه السياسية والثقافية والتاريخية والقانونية المحددة، وأنه لا يوجد نهج وحيد لتعامل البلدان مع المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان.

وأشار الوزير إلى أن المملكة المغربية منخرطة في القيم الإنسانية العالمية للحرية والسلم، ووعيا منها بمسؤولياتها في المساهمة في الحفاظ على الأمن سواء على الصعيد الجهوي أو الدولي، منشبثة بانخراطها التام في هذه المنظومة وحريصة على أداء دورها في دعمها وتفعيل آلياتها، عبر تطبيق التزاماتها الدولية بكثير من الحزم والصرامة. كما أكد أن تنظيم هذا الملتقى دليل راسخ على انفتاح المغرب على القيم الإنسانية، وعزمه على مواصلة نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتوطيد دينامية الإصلاحات والأوراش، التي مكنت المغرب من تأهيل المنظومة المؤسساتية الكفيلة بتعزيز وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان.

تأديب 18 آخرين في 2015

211 عنصرا من القوات العمومية أحيلوا على المحاكم بسبب العنف ضد المواطنين منذ 2012

class

أخبار اليوم

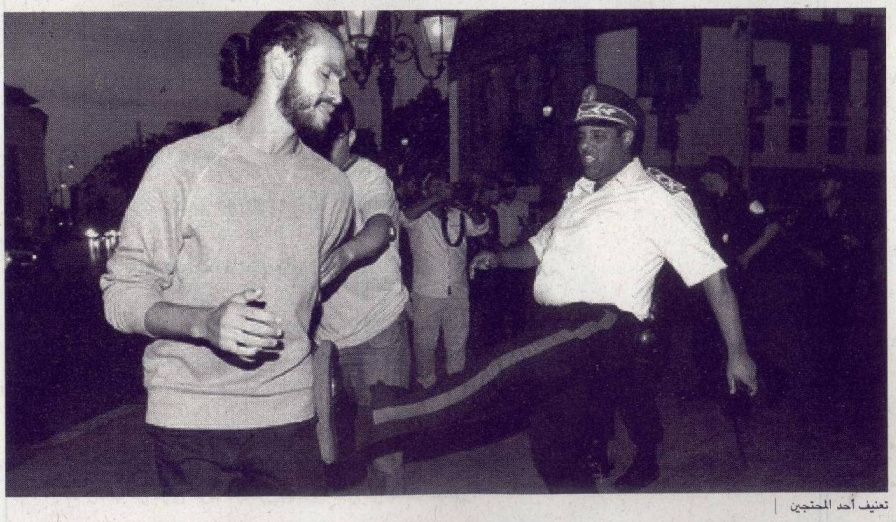

تعنيف أحد المحتجين

10 رجال شرطة و4 من القوات المساعدة، و4 رجال سلطة تعرضوا لعقوبات تأديبية من لدن وزارة الداخلية بسبب تحولهم إلى العنف ضد المواطنين في عام 2015، بحسب ما أعلنه الوزير المنتدب في الداخلية، الشرقي الضريس، أول أمس الاثنين بمراكش في ورشة حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب.

وعلاوة على هؤلاء الذي تلقوا عقوبات، والتي تراوحت بين الإنذار والتوبيخ والإعفاء من المسؤولية أو تدريب تقويمي، فإن مصالح وزارة الداخلية عرضت على القضاء 27 شرطيا، بينهم رجال الأمن بالدار البيضاء الذين جرى توقيفهم عن العمل قبل شهرين، حتى يصدر الحكم النهائي في قضيتهم بعد متابعتهم بتهمة تعريض شخص موضوع رهن تدابير الحراسة النظرية للتعذيب.

كما قدمت الوزارة، أيضا، 21 عنصرا من القوات المساعدة على القضاء، ومازالت ملفاتهم رائجة لدى المحاكم، أما رجال السلطة فقد أحالت 112 منهم على المحاكم في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015، بينما توبع 151 عون سلطة بتهم استعمال العنف والسب والشتم والهجوم على مسكن الغير.

وتهدف هذه الإجراءات المتخذة من لدن وزارة الداخلية، بحسب الشرقي الضريس، إلى وضع «مفهوم أمني يرتكز على الحفاظ على الأمن وحماية حقوق الإنسان باعتبارهما مكونين لا ينفصلان عن السياسات والأهداف الأمنية المجتمعية للأجهزة الأمنية»، معتبرا أن ذلك مدخلا أساسيا لتحسين إنتاج علاقات جديدة بين السلطة والمواطنين تتلاءم مع احترام حقوق الإنسان، مع الربط بين المسؤولية في حفظ النظام العام وتحقيق الأمن».

وفي السياق نفسه، خضع ما يزيد عن 600 عنصر من الأمن بمختلف رتبهم لبرنامج تكويني العام الفائت، في إطار اتفاقية شراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، همّ في مرحلته الأولى أطر المعهد الملكي للشرطة والمسؤولين الأمنيين بجهات الصحراء، كما تم تفعيل مدونة السلوك بالنسبة إلى عناصر القوات العمومية لتعزيز الحماية والوقاية من سوء المعاملة في جميع حالات التعامل مع المواطنين. وقال الضريس إن وزارته «تعمل على تحقيق مجموعة من المشاريع تدخل في مجال مناهضة العنف وسوء المعاملة، من خلال اتباع سياسة التكوين والتحسيس والتواصل المدعم للوقاية منه لفائدة موظفيها المكلفين بإعمال القانون»، مؤكدا على أن بعض حقوق الإنسان، كحظر التعذيب، «تعتبر حقوقا مطلقة لا يمكن تبريرها على أي أساس، لكنه استدرك بالقول «إن سجل أي دولة في العالم لا يخلو في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة، ومناهضة التعذيب بصفة خاصة من العيوب». ويرى الضريس ان «كل بلد يجب أن يضع سياسته في مجال حقوق الإنسان على ضوء ظروفه السياسية والثقافية والتاريخية والقانونية المحددة، لأنه لا يوجد نهج وحيد لتعامل البلدان مع المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان».

أخبار اليوم المغربية

مشروع قانون هيئة المناصفة يتعرض لانتقادات الإسلاميين والعلمانيين

1,5/1855

الرباط
إسماعيل حمودي

وجهت فرق الأغلبية والمعارضة انتقادات واسعة إلى مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، في يوم دراسي عقد يوم أمس بالبرلمان، قبل يوم واحد من شروع لجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب في دراسته.

عبد الرزاق الحنوشي، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال «إن النص كتب بلغة ذكورية تخاطب الذكور أساسا»، بينما نص القانون يُعنى بقضايا النساء. ولاحظ الحنوشي أن الجهود التي بذلتها الوزارة التي أعدت القانون،

أي وزارة المرأة والتضامن والتنمية الاجتماعية، كانت أكبر بكثير من «الحصيلة التي بين أيدينا»، مشيرا إلى أن اللجنة العلمية أعدت مسودة قانون تتكون من 46 مادة، بينما عدد مواد المشروع الذي أحيل على مجلس النواب لا يتجاوز 20 مادة.

وذهب منتدى الزهراء للمرأة المغربية، المقرب من حزب العدالة والتنمية، في الاتجاه نفسه. ففي مداخلة حول مشروع القانون، انتقدت عزيزة البقالي، رئيسة المنتدى، ضعف تمثيلية المجتمع المدني في تشكيلة الهيئة (3 من أصل 16 عضوا)، كما انتقدت غياب تعريف دقيق لمفاهيم المناصفة والتمييز، وكذا غياب البُعد الجهوي في هيكلة الهيئة، حتى يكون بإمكانها أن تتابع وترصد كافة أشكال التمييز عن قرب.

التفاصيل ص5

لم يلب مشروع قانون هيئة المناصفة لا مطالب إسلاميي المؤسسات ولا العلمانيين، ما يستدعي تقريب وجهات النظر، وهو الهدف أصلا من اليوم الدراسي الذي نظمته فرق الأغلبية في مجلس النواب

فرق الأغلبية تنظم يوما دراسيا للتقريب بين وجهات النظر

1,5/1855

الإسلاميون والعلمانيون يهاجمون مشروع قانون هيئة المناصفة

جانب من اليوم الدراسي

الرباط
إسماعيل حمودي

قبل يوم واحد من شروع لجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب في دراسة مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، اختارت فرق الأغلبية أن تنظم حوله يوما دراسيا للتقريب بين وجهات النظر حول مضامينه بهدف تجاوز نفق الحسابات الإيديولوجية.

وعبرت الهيئات التي استدعتها فرق الأغلبية من مختلف التوجهات عن عدم رضاها الكامل عن مشروع القانون، وكان لافتا أن الإسلاميين والعلمانيين على السواء اتفقوا على أن الصلاحيات الممنوحة للهيئة لا ترقى إلى المرتبة التي تجعلها ضمن مصاف المؤسسات الوطنية المستقلة طبقا لمبادئ باريس، بحيث لا تنطوي على صلاحيات التحري والتحقيق كل أشكال التمييز.

عبد الرزاق الحنوشي، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجه انتقادات كثيرة إلى مشروع القانون، كان أبرزها قوله: «إن النص كتب بلغة ذكورية، تخاطب الذكور أساسا»، بينما نص القانون يُعنى بقضايا النساء. ولاحظ الحنوشي أن الجهود التي بذلتها الوزارة التي أعدت القانون، أي وزارة المرأة التضامن والتنمية الاجتماعية، كانت أكبر بكثير من «الحصيلة التي بين أيدينا»، مشيرا إلى أن اللجنة العلمية التي أعدت مسودة القانون تتكون من 46 مادة، بينما عدد مواد المشروع الذي أحيل على مجلس النواب لا يتجاوز 20 مادة.

ولاحظ الحنوشي أن مشروع القانون غير واضح في ما يخص تحديد هوية الهيئة، هل هيئة مستقلة ذات سلطة وتتمتع بصلاحيات الحماية وشبه قضائية، أم أن الجهة التي أعدت القانون تريد هيئة للنهوض بحقوق النساء فقط لا حمايتها. مشيرا إلى أن الدستور في تصنيفه للمؤسسات الوطنية، وضع هيئة المناصفة ضمن الهيئات المكلفة بحماية حقوق الإنسان، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط.

وذهب منتدى الزهراء للمرأة المغربية، المقرب من حزب العدالة والتنمية، في الاتجاه نفسه. ففي مداخلة حول مشروع القانون، انتقدت عزيزة البقالي، رئيسة المنتدى، ضعف التمثيلية للمجتمع المدني في تشكيلة الهيئة (3 من أصل 16 عضوا)، كما انتقدت غياب تعريف دقيق لمفاهيم المناصفة والتمييز، وكذا غياب البُعد الجهوي في هيكلة الهيئة، حتى يكون بإمكانها أن تتابع وترصد كافة أشكال التمييز عن قرب.

وأعتبرت البقالي أن مشروع القانون «لم يوسع الصلاحيات بما يكفي، حتى يسمح للهيئة بحماية حقوق النساء، ويقترح منتدى الزهراء التمييز بين مجال النهوض بحقوق الإنسان، ومجال حماية النساء من كافة أشكال التمييز في علاقتهم بالرجال. ودعت إلى تقوية مهام الرقابة والرصد والتتبع لكل أشكال العنف والتمييز التي تطال النساء.

ورغم أن ممثلي وزارة الأسرة والتضامن أوضحوا أن مشروع القانون أعد على ضوء مبادئ باريس، بحيث يجب أن تكون المؤسسة وطنية مستقلة عن الحكومة، وتحترم مبدأ التعددية في المجتمع، ولها صلاحيات واسعة، بما فيها سلطة التحقيق والتحري، وموارد مالية كافية للقيام بذلك. فإن جل المتدخلين اعتبروا أن مشروع القانون اجتزأ تلك المبادئ، فأخذ ببعضها وترك البعض الآخر، وعليه تعاقل معدوه تمتيع الهيئة بصلاحيات التحري والتحقيق.

وفي مرافعة للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، اعتبرت سميرة بيكرين، رئيس الجمعية، أن مشروع القانون لم يكن وفيا لمبادئ باريس، خصوصا ما يتعلق منها بالتنصيص على أن تكون الهيئة «مؤسسة وطنية مستقلة، وذات سلطة»، وتتمتع بصلاحيات حمائية وشبه قضائية»، لكن عند استقراء اختصاصات الهيئة في مشروع القانون، وهي 13 اختصاص، تضيف بيكرين، «نجد هناك تعويما للاختصاصات، وإفراغا للمضمون». ودعت إلى أن تخويل هيئة المناصفة صلاحيات في مجال عملها تماثل على الأقل تلك التي يتوفر عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي من بينها أن تنصب كطرف مدني في القضايا التي تقوم فيها بالتحري والتحقيق بمبادرة منها، أو بناء على الشكايات التي تتوصل بها.

> المجلس الوطني لحقوق الإنسان: النص كُتب بلغة ذكورية

تخليد اليوم العاملي لحقوق الإنسان

يوم احتفالي لفائدة الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية

تم، السبت بجماعة فم الواد بإقليم العيون، تنظيم يوم احتفالي لفائدة الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية التابعة لأكاديمية جهة العيون- الساقية الحمراء وذلك بمناسبة تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان. ويأتي تنظيم هذا اليوم الاحتفالي، الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين العيون-الساقية الحمراء، تحت شعار "نحو غد حقوقي أفضل"، من أجل نشر مبادئ وقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لدى الناشئة.

وبالمناسبة، أوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة، محمد سالم الشرقاوي، في تصريح للصحافة، أن اللجنة تسعى من خلال تعبئتها للمؤسسات التربوية، خلال هذه التظاهرة، إلى توسيع دائرة الوعي بقيم حقوق الإنسان كما جاءت في المواثيق الدولية والوطنية، داخل هذه المؤسسات والتربية على حقوق الإنسان التي تشمل كل الممارسات المؤسساتية التي تهم تنشئة الطفل، وتنمية شخصيته الإنسانية بكل أبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية والثقافية، في أفق التشبع بثقافة حقوق الإنسان، وتمثلها في المعرفة والسلوك والممارسة.

وأضاف أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، وهي تنظم مثل هذه التظاهرات، تعمل على تعزيز مجهوداتها وتنسيق جهود الأندية في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان عبر الحرص على تشجيع وتأهيل أندية المواطنة وحقوق الإنسان باعتبارها آلية للحياة المدرسية، وتتيح فرصا هائلة وملائمة لتشريب قيم المواطنة وحقوق الإنسان وتوسيع الوعي بفضائل السلوك المدني بمفهومه الشامل.

وأبرز أن اللجنة تقوم بهذه الأدوار من خلال استثمار وتوظيف الآليات التي يتيحها دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره إطارا مرجعيا لنادي التربية على حقوق الإنسان من حيث الأهداف والمرجعيات والمبادئ والمقاربات من جهة، وضوابط العمل وأدوات وتقنيات التنشيط من جهة ثانية.

من جهته، أكد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون- الساقية الحمراء، السيد محمد المختار الليلي، أن تنظيم هذه التظاهرة الحقوقية بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة هو تتويج للمنظومة التربوية على انفتاحها على الفاعلين الحقوقيين بالجهة، وكذا تكريس ثقافة حقوق الإنسان لدى الناشئة من خلال تنظيم أنشطة تحسيسية وثقافية وفنية بالمؤسسات التعليمية تهدف إلى تعزيز ورفع مستوى الوعي بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبنوده.

وقد عرف هذا اليوم الاحتفالي، تنظيم فقرات تربوية وفنية وتثقيفية، بمشاركة التلاميذ والأطر التربوية المشرفة على النوادي التربوية بالمؤسسات التعليمية محليا وجهويا، بالإضافة إلى تنظيم أروقة للتعريف بالنوادي التربوية المشاركة، ومعارض للفنون التشكيلية من إنجاز التلاميذ، و معارض أخرى متنوعة.

يشار إلى أن اللجنة الجهوية ساهمت في خلق وتأسيس العديد من نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية. كما نظمت العديد من الأنشطة داخل المؤسسات التعليمية بشراكة مع هذه النوادي.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة تروم، في إطار انفتاحها على الوسط المدرسي، تثمين وتعزيز أدوار النوادي بالمؤسسات التعليمية والجمعيات التربوية، من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتمثلها على المستوى المعرفي والسلوكي.

وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة، حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

الضريس يتوعد كل رجل أمن جلأ إلى العنف بإجراءات تأديبية

لوضع مفهوم أمني يرتكز على حماية حقوق الإنسان

أكد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية الشرقي الضريس، أول أمس الاثنين بمراكش، أن المديرية العامة للأمن الوطني اتخذت خلال السنة الجارية إجراءات تأديبية في حق 10 من موظفيها تراوحت ما بين عقوبة الإنذار والتوبيخ والإعفاء من المسؤولية أو تدريب تقويمي على خلفية شكايات تتعلق باللجوء إلى العنف.

وأضاف في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لأشغال الورشة الإقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب، المنظمة على مدى يومين بشراكة بين المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب ومركز البحث الشهير "ويلتون بارك"، أن 27 حالة معروضة حاليا على القضاء، منها قضية رجال الأمن بالدار البيضاء الذين تم توقيفهم عن العمل في انتظار صدور الحكم النهائي، وذلك على خلفية متابعتهم من أجل تعريض شخص موضوع رهن تدابير الحراسة النظرية للتعذيب.

وأشار الضريس إلى أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل وزارة الداخلية والمصالح التابعة لها طالت إجراءات تأديبية همت أربعة عناصر من القوات المساعدة و21 حالة معروضة على القضاء، مبرزا أنه بخصوص رجال السلطة فقد اتخذت إجراءات تأديبية في حق 4 منهم، بينما أحيلت ملفات 112 منهم على القضاء خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 . وبالنسبة لأعوان السلطة، فقد تمت المتابعة القضائية لـ 151 عنصرا بتهم استعمال العنف والسب والشتم والهجوم على مسكن الغير.

وأكد الوزير أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل المصالح التابعة لوزارة الداخلية تهدف إلى وضع مفهوم أمني يرتكز على الحفاظ على الأمن وحماية حقوق الإنسان باعتبارهما مكونين لا ينفصلان عن السياسات والأهداف الأمنية المجتمعية للأجهزة الأمنية، وذلك لأجل تحسين إنتاج علاقات جديدة بين السلطة والمواطنين تتلاءم مع احترام حقوق الإنسان، مع الربط بين المسؤولية في حفظ النظام العام وتحقيق الأمن.

وأشار إلى أنه، في إطار الحكامة الأمنية، تعمل الوزارة على رفع مستوى مواردها البشرية وتطوير وتحديث بنياتها. كما تعمل على تحقيق مجموعة من المشاريع تدخل في مجال مناهضة العنف وسوء المعاملة، من خلال اتباع سياسة التكوين والتحسيس والتواصل المدعم للوقاية منه لفائدة موظفيها المكلفين بإعمال القانون، مضيفا أنه تم خلال السنة الماضية وفي إطار اتفاقية الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان تفعيل برنامج تكويني هم في المرحلة الأولى أطر المعهد الملكي للشرطة والمسؤولين الأمنيين بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة استفاد منه ما يزيد عن 600 عنصر من عناصر الأمن بمختلف رتبهم، وتفعيل مدونة للسلوك بالنسبة لعناصر القوة العمومية لتعزيز الحماية والوقاية من سوء المعاملة في جميع حالات التفاعل والتعامل مع المواطنين.

وأكد الشرقي الضريس أن بعض حقوق الإنسان، كحظر التعذيب، تعتبر حقوقا مطلقة لا يمكن تبريرها على أي أساس، وأن سجل أي دولة في العالم لا يخلو في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة ومناهضة التعذيب بصفة خاصة من العيوب، مبرزا أن كل بلد يجب أن يضع سياسته في مجال حقوق الإنسان على ضوء ظروفه السياسية والثقافية والتاريخية والقانونية المحددة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر قريبا رأيه الاستشاري بخصوص هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

يستعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإصدار رأيه الاستشاري بخصوص مشروعي القانونين المتعلقين بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، خلال الأسبوع المقبل.

وأفاد عبد الرزاق الحنوشي الذي تدخل باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال الندوة الدراسية التي نظمتها فرق الأغلبية أمس الثلاثاء بمجلس النواب، حول موضوع «مشاريع قوانين هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة: مقاربة ورهانات» أن المجلس بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الرأي الاستشاري الذي أنجزه بطلب من رئيس مجلس النواب، بخصوص المشروعين، ومن المتوقع أن يسلمه للمؤسسة التشريعية بداية الأسبوع المقبل.

وأبدى الحنوشي، خلال هذا اللقاء الدراسي الذي حضره رئيس مجلس النواب الطالبي العلمي ورؤساء فرق الأغلبية، مجموعة من الملاحظات النقدية بخصوص مشروع القانون رقم 14-97 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي قال إن «كتابة نص المشروع هي كتابة ذكورية بامتياز، وأنه يخاطب الذكور فقط، وليس هناك مجهود لتكييف النص، على مستوى اللغة، مع الهدف الذي جاء من أجله».

كما أن الصيغة النهائية للمشروع جاءت دون المجهود الذي قامت به اللجنة العلمية، حسب عبد الرزاق الحنوشي الذي أضاف أن ملاحظات لجنة المنقية لم تجد صداها في الصيغة النهائية للمشروع، وهو ما يستوجب، في نظره، طرح السؤال حول ماهية المؤسسة التي يراد إحداثها بهذا المشروع؟ مشيرا، في الوقت ذاته، إلى أن الدستور المغربي أدرج هذه الهيئة ضمن المؤسسات الوطنية التي تعنى بحماية الحقوق والحريات.

ولاحظ المسؤول بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المفاهيم التي وردت في مشروع القانون، غير واضحة من حيث التحديد المفاهيمي كغياب تعريف دقيق لمفهوم التمييز المباشر وغير المباشر، ومفهوم المناصفة والمساواة، بالإضافة إلى أن النص يفتقر، بحسب المتحدث، إلى التدابير الحمائية كمسألة الإحالة التلقائية أو الإحالة الذاتية عوض الاقتصار على معالجة الشكايات التي ترد عليها.

وبخصوص تركيبة الهيئة، أوضح عبد الرزاق الحنوشي، أنه يتعين الاقتصار في تشكيلة الهيئة على الكفاءة والخبرة عوض معيار التمثيلية، وألا تمثل الحكومة في تركيبة الهيئة لضمان الاستقلالية احتراما للمقتضيات الدستورية وأيضا انسجاما مع إعلان مبادئ باريس.

من جانبه، تدخل ناصر النيوي مدير مختبر الأسرة والطفل والتوثيق، وعضو اللجنة العلمية التي اشتغلت على مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وتوقف عند مجموعة من التجارب الدولية التي تتوفر على مؤسسات مماثلة.

كما أفرد الحديث عن مهام المجلس التي قال إنه يتعين أن تكتسي طابعا تقريريا، حتى يساهم في بلورة السياسة العمومية المتعلقة بالأسرة والطفولة، وأن يتم توسيع تركيبته إلى أكثر من عشرين، خاصة تمثلية المجتمع المدني.

ولاحظت عزيزة البقالي رئيسة منتدى الزهراء، غياب تحديد واضح للمفاهيم والتعريفات، بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، من قبيل مفهومي التمييز والمناصفة، بالإضافة إلى عدم توسيع صلاحية الهيئة بما يكفي، مشيرة إلى أن هناك حاجة إلى توضيح هذه الاختصاصات ما بين مجال الحماية ومجال النهوض بالحقوق، حيث أن النص لم يتضمن مقتضيات خاصة بالرصد والحماية.

وبخصوص مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، دعت عزيزة البقالي إلى توسيع صلاحيته ليشمل المساهمة في إعداد التقارير التي تقدمها الدولة في المجالس الأممية، ومراجعة تشكيلته في اتجاه الرفع من تمثيلية المجتمع المدني.

بدورها، دعت سميرة بيكردن رئيسة الجمعية الديمقراطية للنساء المغرب، إلى ضرورة الفصل، في الدراسة، بين المشروعين بالنظر إلى أهميتهما، وأيضا تفاديا للسقوط في تداخل الاختصاصات أثناء المناقشة.

وبخصوص ملاحظة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، حول مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، شددت سميرة بيكردن على ضرورة تصدير المشروع بديباجة مؤطرة للمنطلقات والأهداف المتوخاة من الهيئة كما هي منصوص عليها في الدستور، وإدراج تعاريف تحدد مفاهيم التمييز والمناصفة والمساواة والنوع الاجتماعي كما هو متعارف عليها كونيا، بالإضافة إلى استعمال لغة تحيل باستمرار على النساء والرجال وتتوخى الدقة والوضوح لضمان احترام وتطبيق مقتضيات القانون.

وبخصوص صلاحية الهيئة، ذكرت رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، أنها ركزت، فقط، على كل ما يتعلق بالنهوض بالحقوق، وأغفلت كل ما يتعلق بالحماية، مشيرة إلى أنه يتعين أن تكون تلك الاختصاصات منسجمة مع إعلان مبادئ باريس، حيث ينبغي أن تتوفر الهيئة على صلاحيات شبه قضائية تمكنها من تلقي الشكايات والقيام بالزيارات في حالة انتهاكات لمبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين، وأن تتمتع بالحق في الإحالة الذاتية، إضافة إلى صلاحيات «إبداء الرأي» و«تقديم المقترحات» و«التوصيات»، واختصاصات الرصد والتتبع والاختصاصات التواصلية والتحسيسية.

وبالنسبة للجانب المتعلق بتركيبة الهيئة، ربطت سميرة بيكردن نجاح الهيئة في وظيفتها بتركيبتها التي قالت عنها إنه من الأفيد أن يتشكل فريق عمل دائم ومحدود مختص في قضايا المساواة والمناصفة، تتوفر فيه معايير الخبرة والكفاءة والنجاعة والاستقلالية التامة ويتمتع بصلاحيات تقريرية واسعة بدل اعتماد معيار التمثيلية المقترح في المشروع الحالي والذي من شأنه أن «يعطل عمل الهيئة ويمس باستقلاليتها وحيادها».

يشار إلى أن هذا اللقاء الدراسي عرف مشاركة أطر من وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، وممثلين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في المجال.

في ورشة إقليمية حضرتها شخصيات وازنة

المغرب ملتزم بمناهضة أشكال التعذيب واتخذ إجراءات تأديبية في حق المخالفين

● عبد الغني بلوط

أكد مسؤولون حكوميون أن المغرب ملتزم بمناهضة كل أشكال التعذيب، وأنه لم يتوان في اتخاذ الإجراءات التأديبية في حق المخالفين. وقال الشرقي اضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية في تصريح لوسائل الإعلام، على هامش انعقاد أشغال الورشة الإقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب، المنظمة على مدى يومين بمراكش بشراكة بين المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب ومركز البحث الشهير (ويلتون باركن)، (قال) إن وزارة الداخلية تعمل جاهدة على نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومناهضة التعذيب والعنف بجميع أنواعه في أماكن الحراسة النظرية، مضيفا أن الجهود التي يقوم بها المغرب في هذا المجال بوأته لاحتضان هذا الاجتماع العالمي، والذي هو رمز واعتراف لمكانة المغرب بعد تصديقه على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، والذي كان بادرة ملكية ليلة انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان. وأضاف أن اللقاء كان مناسبة لتقديم ما قام به المغرب من إجراءات ومساطير تنهجها المديرية العامة للأمن الوطني لتحسيس موظفيها بخطورة الموضوع واتخاذ الإجراءات التأديبية عندما يتعلق الأمر بتجاوز أو مس بحق من حقوق المواطنين خلال فترة الاعتقال الاحتياطي.

وأشار اضريس خلال كلمة في الجلسة الافتتاحية، إلى أن المديرية العامة للأمن الوطني اتخذت خلال السنة الجارية إجراءات تأديبية في حق 10 من موظفيها تراوحت ما بين عقوبة الإنذار والتوبيخ والإعفاء من المسؤولية أو تدريب تقويمي على خلفية شكايات تتعلق باللجوء إلى العنف، وأن 27 حالة معروضة حاليا على القضاء، منها قضية رجال الأمن بالدار البيضاء الذين تم توقيفهم عن العمل في انتظار صدور الحكم النهائي، وذلك على خلفية متابعتهم من أجل تعريض شخص موضوع رهن تدابير الحراسة النظرية للتعذيب. وأوضح الضريس أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل وزارة الداخلية والمصالح التابعة لها طالت إجراءات تأديبية همت أربعة عناصر من القوات المساعدة و 21 حالة معروضة على القضاء، مبرزا أنه بخصوص رجال السلطة فقد اتخذت إجراءات تأديبية في حق 4 منهم، بينما أحيلت ملفات 112 منهم على القضاء خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015.

من جهتها، أكدت امباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وير الشؤون الخارجية والتعاون في تصريح لوسائل الإعلام، على أن هذا اللقاء الجهوي تم من أجل التشجيع على التوقيع على المبادرة لمناهضة التعذيب. وأشارت إلى أن المغرب كان من بين الدول المؤسسة لهذه المبادرة إلى جانب دول أخرى مثل الدنمارك وشيلي وغانا وإندونيسيا وماليزيا، معتبرة أن هذا اللقاء هو ثمرة مصادقة المغرب على هذا البروتوكول السنة الماضية بمناسبة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش. وأضافت أن المغرب عبر في هذا الملتقى عن استمرار التزامه بمحاربة التعذيب والتعريف بما يقوم به في مجال حقوق الإنسان وخاصة في محاربة التعذيب. وأكدت أن هذا الاجتماع يكتسي أهميته للمشاركة الوازنة لعدد من الشخصيات والمؤسسات العالمة في المجال، سيما حضور المقرر الخاص بمحاربة التعذيب لدى منظمة الأمم المتحدة، وأيضا من سفراء وممثلي البعثات الدولية في جنيف، وجمعيات المجتمع المدني، وأيضا وجود المغرب على أبواب التحضير لمشاريع قوانين جديدة بما فيها مشروع قانون ألية جديدة من أجل تفادي ومقاومة التعذيب. والتحضير لأجندة غنية خاصة بحقوق الإنسان لسنة 2016.

في لقاء دراسي للأغلبية بمجلس النواب

دعوة إلى حماية الأسرة والعمل على بنائها مؤسساتيا

● عبد الله أموش

أكد متدخلون في لقاء دراسي بمجلس النواب، أمس الثلاثاء، على ضرورة حماية الأسرة من التفكك الذي سقط فيه المجتمع الغربي، ودعوا إلى تجنيب إدخال المجتمع المغربي في متاهة الصراع بين الرجال والنساء.

وشدد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، في كلمته باللقاء الدراسي لفرق الأغلبية، حول موضوع «قراءة في مشاريع قوانين هيئة المناصفة، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة: مقاربة ورهانات»، على ضرورة صون الأسرة من أجل بناء المجتمع.

وأوضح العلمي أن المشرع الدستوري اختار الأسرة كقيمة من القيم المجتمعية الكبرى من أجل بناء المجتمع، في وقت غابت فيه الأسرة وتفككت في الغرب، قائلا لا يجب أن نقسم المجتمع إلى نصفين الرجال في مواجهة النساء، لأن الأصل هو الدود على قيمة الأسرة والعمل على بنائها مؤسساتيا.

وأضاف العلمي أنه لا يجب أن يغفل البرلمان والمجتمع خلال مناقشة مشاريع قوانين هيئة المناصفة، والمجلس الاستشاري للأسرة أن هذا النقاش نقاش في التفاصيل في مقابل قيمة كبيرة هي يجب أن تصان وهي الأسرة.

من جهتهما، عرض كل من عبد الكريم بلحاج متخصص في علم النفس الاجتماعي، ومحمد ناصر منيوي كرسي اليونيسكو للطفل والمجتمع، التجارب المقارنة لمؤسسات المساواة وحماية حقوق الإنسان في العديد من الدول، وأكدا على أنها تعمل على تقويم مؤسسات مكافحة التمييز، وتحسين ظروف حياة الأفراد ضحايا التمييز، علاوة على تحسين الرأي العام حول الموضوع.

وأوضح منيوي أن الدول نصت على حماية الأسرة لكن القليل منها من وضعت آليات لتحقيق تلك الغاية، وأن المساعي المغربية في اتجاه تكريس تلك الحقوق، فيما أشار بلحاج إلى أن المؤسسات المقارنة بالدول المختلفة تختلف من حيث الاستقلالية.

من جانبه، هاجم عبد الرزاق الحنوشي، مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، قائلا إن هذا النص كتب كتابة ذكورية ولم يهتم بالنساء، موضحا أن هذه الهيئة لا يجب أن تمثل فيها الحكومة، مضيفا أن التركيبة فيها يجب أن تكون وفق الخبرة وليس التمثيلية.

وانتقد الحنوشي نقص التدابير الحمائية الموجودة في مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، علاوة على غياب تحديد المفاهيم والتعريفات، وافتقاده لمبدأ الإحالة الذاتية والتلقائية، كاشفا عن وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللمسات الأخيرة حول المشروعين لتوفير مادة للرجوع إليها من أجل بلورة تعديلاتهم في ما يتعلق بتجويد تلك النصوص.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة «ذكوري بامتياز في صيغته ويخاطب الرجال ولا يهتم بالنساء»

4/5773

الرباط: فطومة نعيمي

مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز هو «ذكوري بامتياز في صياغته»، التي «تخاطب الذكور ولا تهتم بالنساء». إنها الملاحظة الأبرز، التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المشروع. وذلك، في اللقاء الدراسي، الذي نظمته فرق الأغلبية بمجلس النواب، أمس الثلاثاء 15دجنبر حول موضوع: «قراءة في مشروعي قانوني هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة: مقاربة ورهانات».

وبالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وفضلا عن أنه « ذكوري بامتياز في صياغته»، فإنه جاء «يراعي هواجس وتحفظات وتردد المشرع»، ولا يتضمن «أي مجهود في ما يتعلق بتوضيح ماهية النص للدفاع عن حقوق المرأة»، ولم تأت «حصيلته محترمة لمجهود المجتمع المدني، الذي ساهم بأزيد من 80 مذكرة في الموضوع حين الإعداد الأولي لمشروع القانون في تفعيل لدوره الدستوري». بل إن مشروع القانون، أسقط الكثير من مقتضيات الوثيقة، التي قدمها المغرب للجنة البندقية حول الهيأة. إذ تساءل عبد الرزاق الحنوشي، مدير مكتب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي استعرض ملاحظات المجلس، عما فعلته وزارة الحقاوي واللجنة العلمية المكلفة بصياغة مشروع القانون بالمواد، التي تم إسقاطها من المشروع. إذ أوضح أن «التقرير المقدم للجنة البندقية تضمن 164مادة في حين أن مشروع القانون الحالي لا يتضمن إلا 20 مادة».

وفي معرض تقديمه للملاحظات المجلس الوطني لمشروع القانون، شدد الحنوشي على أن مشروع القانون يعكس «نقصا في عدم تغطية الاختصاصات المهمة المنوطة بمثل هذه الهيئات المصنفة وفق الدستور ضمن الهيئات الموكل إليها حماية الحقوق والنهوض بها». وزاد موضحا :«لقد تم الأخذ بمبادئ باريس بشكل تجزيئي وليس كليا في تحديد طبيعة الاختصاصات الموكلة للهيأة». وأضاف :«مشروع القانون يعكس غيابا لتحديد المفاهيم والتعريفات في ما يهم التمييز، مثلما يعكس ضعفا في تحديد المقتضيات الحمائية في ما يهم مكافحة التمييز ضد المرأة وفق مبادئ باريس دائما، وفي مقدمتها الإحالة الذاتية، التي لا يمنحها مشروع القانون للهيأة».

ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، همت أيضا، تركيبة الهيأة. إذ شدد ممثل المجلس، عبد الرزاق الحنوشي، على أن تشكيلة المجلس عليها أن تتأطر ب«منطق الكفاءة والخبرة وليس بمنطق التمثلية مع ضمان استقلال أعضاء الهيأة عن الحكومة، بالنظر إلى طبيعة الهيأة، التي هي آلية للحماية والتظلم».

ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما قدمها ممثله ومدير مكتب رئيسه ادريس اليزمي، تقاطعت في جلها مع الانتقادات التي وجهت لمشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز. لا سيما انتقادات المجتمع المدني، ممثلة برئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، سميرة بيكاردين، ورئيسة منتدى الزهراء للمرأة المغربية، عزيزة البقالي.

وفي هذا السياق، زكت سميرة بيكاردين ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهي تشدد على أن مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، عليه أن يمنح إمكانيات إحداث هيأة «مستقلة وضامنة للمساواة». ودعت في هذا الباب إلى «تجويد النص ارتكازا على المقترحات المقدمة». وركزت في تدخلها على مقترحات تعديلات صاغتها الجمعية لتجاوز نواقص مشروع القانون، مشددة على مبادئ باريس كإطار مرجعي أساسي. وفي هذا السياق، قالت بضرورة وضع تصدير وديباجة لمشروع القانون يتضمن التذكير بالمقتضيات الدستورية المرتبطة بحقوق الإنسان وبحقوق النساء وبإعمال المساواة والمناصفة وحظر التمييز، والتذكير بالتزامات المغرب الدولية ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للنساء. وأضافت إلى ذلك ضرورة إدراج تعريفات دقيقة تتعلق بالتمييز المباشر وغير المباشر منه، وبتكافؤ الفرص، والمناصفة والنوع الاجتماعي والمساواة. وضرورة أن تكون الهيأة تتمتع بالقوة والسلطة وذات صلاحيات حمائية وشبه قضائية وتمكينها من آليات التقرير والتتبع والمراقبة في حالات المتعلقة بانتهاك حقوق النساء وحالات التمييز ضدهن. وأكدت بيكاردين، في ما يهم تشكيلة الهيأة، على ضرورة تعيين فريق عمل دائم ومحدود ومختص في قضايا المساواة والمناصفة تتوفر فيه معايير الخبرة والكفاءة والنجاعة والاستقلالية، مع ضرورة ضمان التعددية واستحضار مبدأ المناصفة.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال في ورشة حقوقية بسجن وزان

8/5773

◇ وزان: م.ح

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال يوم الإثنين 7 دجنبر ورشة حقوقية مع نزلاء المؤسسات السجنية، تخليدا لليوم الوطني للسجين. هذه الورشة التي اتخذت من «حقوق وواجبات السجين» محورا لها، احتضنها السجن المحلي بمدينة وزان، حيث انطلقت بكلمة مدير المؤسسة أشاد فيها بمبادرة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التي جاءت متفاعلة مع مضمون المخطط الاستراتيجي للمندوبية العامة لإدارة السجون، الذي يرمي إلى أنسنة ظروف الاعتقال، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في عالم السجن.

عضو اللجنة الجهوية لحقوق محمد حمضي، سلط الضوء على المادة 11 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تحدد علاقة هذه المؤسسة الدستورية بالمؤسسات السجنية، وذلك في إطار تقريب الحضور الذي شارك في الورشة (نزلاء وعاملين بالمؤسسة السجنية) من المرجعية الحقوقية الوطنية والدولية التي تنتصر لحقوق السجناء وحماية كرامتهم، ثم عرج على الفصل 23 لدستور 2011 الذي من بين ما جاء فيه «يتمتع كل شخص معتقل بحقوق أساسية وبظروف اعتقال إنسانية. ويمكنه أن يستفيد من برامج للتكوين وإعادة الإدماج». كما توقف عند المادة الخامسة من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان التي جاء فيها «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو الحاطة من الكرامة»، وعند القاعدة 61 من قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء التي تنص على «جعل السجناء جزء من المجتمع لا إقصائهم منه».

ولكي تكون الحياة بالمؤسسة السجنية شفافة رغم أن السجن مغلق، فإن المشرع أوكل رقابة مدى احترام كرامة السجين إلى النيابة العامة وقضاء التحقيق، واللجن الإقليمية التي يرأسها عمال الأقاليم، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وآلياته الجهوية، وقريبا الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

إجراءات تأديبية في حق موظفي الدولة المتهمين بالعنف والتعذيب

الضريس أكد أن العقوبات تراوحت بين الإنذار والتوبيخ والإعفاء من المسؤولية أو تدريب تقويمي

أكد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية الشرقي الضريس، اول امس الاثنين بمراكش، أن المديرية العامة للأمن الوطني اتخذت خلال السنة الجارية إجراءات تأديبية في حق 10 من موظفيها تراوحت ما بين عقوبة الإنذار والتوبيخ والإعفاء من المسؤولية أو تدريب تقويمي على خلفية شكايات تتعلق باللجوء إلى العنف.

وأضاف في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لأشغال الورشة الإقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب، المنظمة على مدى يومين بشراكة بين المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب ومركز البحث الشهير (ويلتون بارك) ، أن 27 حالة معروضة حاليا على القضاء، منها قضية رجال الأمن بالدار البيضاء الذين تم توقيفهم عن العمل في انتظار صدور الحكم النهائي، وذلك على خلفية متابعتهم من أجل تعريض شخص موضوع رهن تدابير الحراسة النظرية للتعذيب.

وأشار الضريس إلى أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل وزارة الداخلية والمصالح التابعة لها طالت إجراءات تأديبية همت أربعة عناصر من القوات المساعدة و 21 حالة معروضة على القضاء، مبرزا أنه بخصوص رجال السلطة فقد اتخذت إجراءات تأديبية في حق 4 منهم ، بينما أحيلت ملفات 112 منهم على القضاء خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 . وبالنسبة لأعوان السلطة، فقد تمت المتابعة القضائية ل 151 عنصرا بتهم استعمال العنف والسب والشتم والهجوم على مسكن الغير.

وأكد الوزير أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل المصالح التابعة لوزارة الداخلية تهدف إلى وضع مفهوم أمني يرتكز على الحفاظ على الأمن وحماية حقوق الإنسان باعتبارهما مكونين لا ينفصلان عن السياسات والأهداف الأمنية المجتمعية للأجهزة الأمنية، وذلك لأجل تحسين إنتاج علاقات جديدة بين السلطة والمواطنين تتلاءم مع احترام حقوق الإنسان، مع الربط بين المسؤولية في حفظ النظام العام وتحقيق الأمن.

وأشار إلى أنه في إطار الحكامة الأمنية، تعمل الوزارة على رفع مستوى مواردها البشرية وتطوير وتحديث بنياتها. كما تعمل على تحقيق مجموعة من المشاريع تدخل في مجال مناهضة العنف وسوء المعاملة، من خلال اتباع سياسة التكوين والتحسيس والتواصل المدعم للوقاية منه لفائدة موظفيها المكلفين بإعمال القانون، مضيفا أنه تم خلال السنة الماضية وفي إطار اتفاقية الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان تفعيل برنامج تكويني هم في المرحلة الأولى أطر المعهد الملكي للشرطة والمسؤولين الأمنيين بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة استفاد منه ما يزيد عن 600 عنصر من عناصر الأمن بمختلف رتبهم، وتفعيل مدونة للسلوك بالنسبة لعناصر القوة العمومية لتعزيز الحماية والوقاية من سوء المعاملة في جميع حالات التفاعل والتعامل مع المواطنين.

وأكد الشرقي الضريس أن بعض حقوق الإنسان، كحظر التعذيب، تعتبر حقوقا مطلقة لا يمكن تبريرها على أي أساس، وأن سجل أي دولة في العالم لا يخلو في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة ومناهضة التعذيب بصفة خاصة من العيوب، مبرزا أن كل بلد يجب أن يضع سياسته في مجال حقوق الإنسان على ضوء ظروفه السياسية والثقافية والتاريخية والقانونية المحددة، وأنه لا يوجد نهج وحيد لتعامل البلدان مع المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان.

تتمة ص2

إجراءات تأديبية في حق موظفي الدولة المتهمين بالعنف والتعذيب

تتمة ص1

وأشار الوزير إلى أن المملكة المغربية المنخرطة في القيم الإنسانية العالمية للحرية والسلم، ووعيا منها بمسؤولياتها في المساهمة في الحفاظ على الأمن سواء على الصعيد الجهوي أو الدولي، منشبثة بانخراطها التام في هذه المنظومة وحريصة على أداء دورها في دعمها وتفعيل آلياتها، عبر تطبيق التزاماتها الدولية بكثير من الحزم والصرامة.

كما أكد أن تنظيم هذا الملتقى دليل راسخ على انفتاح المغرب على القيم الإنسانية وعزمه على مواصلة نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوطيد دينامية الإصلاحات والأوراش التي تم إطلاقها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ، والتي مكنت المغرب من تأهيل المنظومة المؤسساتية الكفيلة بتعزيز وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان.

وسيتم خلال هذه الورشة مناقشة التجارب والممارسات الفضلى في مجال الوقاية من التعذيب في مراكز الشرطة من قبل مسؤولي عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منطقة مينا)، وخبراء دوليين ومنظمات غير حكومية، من بينها جمعية الوقاية من التعذيب، الشريكة للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب.

ومن شأن هذا الحدث، المنظم بمبادرة من البعثة الدائمة للمملكة بجنيف، إبراز الخيارات التي اتخذها المغرب من أجل النهوض بحماية حقوق الإنسان وخاصة انخراطه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لفائدة الوقاية من التعذيب. كما يشكل لقاء مراكش اعترافا دوليا بانخراط المغرب وجهوده في هذا المجال.

وقد تم إطلاق المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب بجنيف في مارس 2014 من قبل مجموعة عبر إقليمية تضم المغرب، والدانمارك، والشيلي، وأندونيسيا وغانا.

وتهدف هذه المبادرة إلى تعبئة الجهود من أجل التوصل، في أفق 2024 ، إلى المصادقة العالمية على الاتفاقية الدولية ضد التعذيب وباقي العقوبات والمعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وترمي هذه المبادرة الحكومية أيضا تشجيع تفعيل مقتضيات هذه الآلية القانونية الدولية من خلال النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي وتعزيز القدرات في هذا المجال.

ويندرج انعقاد هذا اللقاء في إطار الأحداث من مستوى عال للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب بجنيف ونيويورك والاجتماعات الإقليمية المنظمة في آسيا (أندونيسيا)، وأوروبا (بولونيا)، وأمريكا الجنوبية (كوستاريكا).

لقاء دراسي لفرق الأغلبية بمجلس النواب حول المشروعين

هيئات مدنية تسجل «عيوب» مشروعي هيئة المناصفة ومجلس الأسرة والطفولة

عزيزة الفرفاوي

ناقشت فرق الأغلبية بمجلس النواب، رفقة هيئات المجتمع المدني وخبراء، في لقاء دراسي نظمته، أمس الثلاثاء، مشاريع قوانين هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، قبل عرضه للمناقشة والدراسة بالبرلمان. ووقفت هيئات المجتمع المدني على مجموعة من النواقص في المشروعين، إذ لاحظ المجلس الوطني لحقوق الانسان من خلال قراءته لمشروع هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز أن كتابة النص كانت ذكورية بامتياز.

03

لقاء دراسي لفرق الأغلبية بمجلس النواب حول المشروعين

هيئات مدنية تسجل «عيوب» مشروعي هيئة المناصفة ومجلس الأسرة والطفولة

عزيزة الفرفاوي

ناقشت فرق الأغلبية بمجلس النواب، رفقة هيئات المجتمع المدني وخبراء، في لقاء دراسي نظمته، أمس الثلاثاء، مشاريع قوانين هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، قبل عرضه للمناقشة والدراسة بالبرلمان.

ووقفت هيئات المجتمع المدني على مجموعة من النواقص في المشروعين، إذ لاحظ المجلس الوطني لحقوق الانسان من خلال قراءته لمشروع هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز أن كتابة النص كانت ذكورية بامتياز.

وقال عبد الرزاق الحنوشي، ممثل المجلس، إن هذه النصوص تخاطب الذكور ولا تهم النساء، مشيرا إلى أن هناك رأيا مهما للجنة البندقية، تضمن ملاحظات لم تجد صداها في هذا المشروع، وأن هذا الرأي ترجمه المجلس، وسيكون ضمن رأي المجلس بشأن هذا المشروع، الذي سيقدمه خلال الأيام القليلة المقبلة.

وقال الحنوشي "من خلال استقراء مقتضيات المشروع، يتبين وجود نقص وعدم التغطية لبعض الاختصاصات المهمة، التي يجب أن تضطلع بها هذه الهيئة، ومنها غياب مجموعة من المفاهيم والتعريفات، فضلا عن وجود نقص في المقتضيات الإيمائية، ووفقا لمبادئ باريس، لا يجوز للحكومة أن تكون عضوا داخل الهيئة".

ومن خلال المقاربة المدنية، سجلت الجمعيات النسائية، ممثلة في منتدى الزهراء للمرأة المغربية، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، ومنتدى الأسرة والطفل، عددا من الملاحظات، على رأسها غياب تعريف بعض المفاهيم، مثل "التمييز المباشر والتمييز غير المباشر، وتكافؤ الفرص بين الجنسين، والمناصفة، والمساواة والنوع الاجتماعي".

وسجلت الجمعيات غياب تصدير لديباجة القانون بالنسبة لمشروع هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، نظرا لأهميتها في تأطير فهم مقتضيات القانون، وفي تحديد سياقاته وخلفياته وأهدافه. كما طالبت الجمعيات بمراجعة تشكيلة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، بما يضمن التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية، ومختلف التيارات الفكرية في المجتمع، مع الدعوة إلى اعتماد معايير ديمقراطية للتمثيلية خاصة بالنسبة للجمعيات.

ولم تخلو قراءة الخبراء للمشروعين من انتقادات، إذ لاحظ الخبير ناصر المتيوي أن مشروع المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة لا يتجاوب مع فعاليات المجتمع المدني والخبراء، إذ لا يضم في تشكيلته سوى 4 أعضاء من أصل 20 عضوا، معتبرا أن المجتمع المدني شبه مغيب في هذه الهيئة الوطنية.

ورشة إقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب

حقوقيون وخبراء دوليون يتدارسون بمراكش آليات مكافحة التعذيب

اليزمي: مجلس حقوق الإنسان أعطى الأولوية للقضاء النهائي على آفة التعذيب

عبد الكريم ياسين

قال السفير محمد أوجار، الممثل الدائم للمغرب بجنيف، أول أمس الاثنين، في افتتاح أشغال الورشة الإقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب، المنظمة على مدى يومين بمدينة مراكش، بشراكة بين المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب ومركز البحث الشهير ويلتون بارك، إن هذه المبادرة قطعت شوطا مشجعا منذ إطلاقها في 4 مارس 2014، وأنها ماضية في تعزيز وتنويع شراكاتها لتشجيع المصادقة الشاملة على اتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وأضاف أوجار أن هذه المبادرة ترمي إلى الحث على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية، وتسعى إلى تشجيع ودعم جهود تفعيل مقتضياتها والالتزامات المنبثقة عنها، من خلال تيسير التعاون وتبادل التجارب وتعزيز القدرات.

وثمن الجهود المبذولة لإنجاح هذه المبادرة الدولية، التي أسستها خمس دول (المغرب، والدانمارك، والشيلي، وإندونيسيا، وغانا، سواء على مستوى جنيف ونيويورك أو من خلال اللقاءات الإقليمية التي انعقدت بإندونيسيا وبولونيا، ثم بكوستاريكا، وحاليا بالمغرب.

ورشة إقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب

حقوقيون وخبراء دوليون يتدارسون بمراكش آليات مكافحة التعذيب

اليزمي: مجلس حقوق الإنسان أعطى الأولوية للقضاء النهائي على آفة التعذيب

عبد الكريم ياسين

قال السفير محمد أوجار، الممثل الدائم للمغرب بجنيف، أول أمس الاثنين، في افتتاح أشغال الورشة الإقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب، المنظمة على مدى يومين بمدينة مراكش، بشراكة بين المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب ومركز البحث الشهير ويلتون بارك، إن هذه المبادرة قطعت شوطا مشجعا منذ إطلاقها في 4 مارس 2014، وأنها ماضية في تعزيز وتنويع شراكاتها لتشجيع المصادقة الشاملة على اتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وأضاف أوجار أن هذه المبادرة ترمي إلى الحث على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية، وتسعى إلى تشجيع ودعم جهود تفعيل مقتضياتها والالتزامات المنبثقة عنها، من خلال تيسير التعاون وتبادل التجارب وتعزيز القدرات.

وثمن الجهود المبذولة لإنجاح هذه المبادرة الدولية، التي أسستها خمس دول (المغرب، والدانمارك، والشيلي، وإندونيسيا، وغانا، سواء على مستوى جنيف ونيويورك أو من خلال اللقاءات الإقليمية التي انعقدت بإندونيسيا وبولونيا، ثم بكوستاريكا، وحاليا بالمغرب.

من جانبه، أكد كارستين ستور، السفير الممثل الدائم للدنمارك لدى هيأة الأمم المتحدة بجنيف، أن اللجوء إلى التعذيب يفقد مؤسسات الدولة المعنية مشروعيتها الأدبية والأخلاقية في إنفاذ القانون، معربا عن يقينه أن التعذيب محظور وأن مقتضيات الصكوك الدولية تؤكد على هذا الجانب، ما يستدعي ممارسة تقنيات الاستنطاق المشروعة وجعل سيادة القانون هي الأسمى.

وأوضح أنه يتطلع إلى أن يكون المغرب رائدا في مجال مكافحة ومناهضة التعذيب، مشيرا إلى أن لقاء مراكش يكتسي أهمية لأنه سيمكن خبراء الدول المشاركة من تقاسم الممارسات الفضلى في ميدان الوقاية من التعذيب.

ورحب بمبادرة مناهضة التعذيب، موضوع لقاء مراكش، التي تلتئم فيها 32 دولة ومنظمة غير حكومية، ما يستدعي بذل جهود للمصادقة على آليات الأمم المتحدة في مجال الانضمام الى اتفاقية مناهضة التعذيب والصكوك المكملة لها.

في السياق نفسه، اعتبر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن اللقاء مناسبة لتسليط الضوء على أهم التحديات، التي تواجهها بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، لمنع التعذيب في مختلف أماكن الحرمان من الحرية، بما في ذلك أثناء الحراسة النظرية، وأن اللقاء فرصة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى الموجودة في مختلف بلدان المنطقة.

وقال اليزمي إن المجلس أعطى الأولوية للقضاء النهائي على هذه الآفة، بتنظيم زيارات ميدانية خلال السنوات الأخيرة لمختلف أماكن الاعتقال والحرمان من الحرية، أعقبها إصدار تقارير موضوعاتية، كانت إحدى توصياتها الأساسية المصادقة على البروتوكول الاختياري لمعاهدة نبذ التعذيب، وتفاعلت الحكومة مع هذا المطلب بالمصادقة السنة الماضية على هذا البروتوكول.

وأضاف أن التحدي المرتبط بالقضاء على التعذيب يستلزم تسريع إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، لترسيخ التزام المغرب بالقضاء على هذه الظاهرة.

وسجل عبد الرزاق روان، الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، أن قراءة لوضعية انخراط الدول في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المعتمدة سنة 1984، توضح أن هناك توجها دوليا لمكافحة هذه الجريمة المنافية للقيم الإنسانية المشتركة، مشيرا إلى الانخراط الواسع والمتزايد للدول في هذا التوجه، إذ أن 158 دولة أصبحت طرفا في الاتفاقية، وأن عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية المعتمدة سنة 2006، بلغ 80 دولة.

وأبرز أن المغرب حرص على التفاعل مع لجنة مناهضة التعذيب، إذ قدمت إليه لحد الآن أربعة تقارير، وتستعد لتقديم تقريرها الخامس.

من جهته، ذكر الشرقي الضريس، الوزير المنتدب في الداخلية، أن المديرية العامة للأمن الوطني اتخذت خلال السنة الجارية إجراءات تأديبية في حق 10 من موظفيها، بين الإنذار والتوبيخ والإعفاء من المسؤولية أو تدريب تقويمي على خلفية شكايات تتعلق باللجوء إلى العنف.

وأوضح أن 27 حالة معروضة حاليا على القضاء، منها قضية رجال الأمن بالدارالبيضاء الموقوفين عن العمل في انتظار صدور الحكم النهائي، لمتابعتهم من أجل تعريض شخص موضوع رهن تدابير الحراسة النظرية للتعذيب.

وستناقش الورشة التجارب والممارسات الفضلى في مجال الوقاية من التعذيب في مراكز الشرطة من قبل مسؤولين غدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخبراء دوليين ومنظمات غير حكومية، من بينها جمعية الوقاية من التعذيب، الشريكة للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب.

ومن شأن هذا الحدث، المنظم بمبادرة من البعثة الدائمة للمملكة بجنيف، إبراز خيارات المغرب للنهوض بحماية حقوق الإنسان، وانخراطه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لفائدة الوقاية من التعذيب. كما يشكل لقاء مراكش اعترافا دوليا بانخراط المغرب وجهوده في هذا المجال وتهدف هذه المبادرة إلى تعبئة الجهود من أجل التوصل، في أفق 2024، إلى المصادقة العالمية على الاتفاقية الدولية ضد التعذيب وباقي العقوبات والمعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة، فضلا عن تشجيع تفعيل مقتضيات هذه الآلية القانونية الدولية، من خلال النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي وتعزيز القدرات في هذا المجال.

كما ترمي هذه المبادرة الحكومية تشجيع تفعيل مقتضيات هذه الآلية القانونية الدولية من خلال النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي وتعزيز القدرات في هذا المجال.

ويندرج اللقاء في إطار التظاهرات من مستوى عال للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب بجنيف ونيويورك، والاجتماعات الإقليمية المنظمة في آسيا (إندونيسيا)، وأوروبا (بولونيا)، وأمريكا.

الصباح
يومية مغربية شاملة

التعذيب يقود 319 أمنيا ورجل سلطة إلى المحاكمة

4871/1-2

القياد والباشوات والشيوخ ينتهكون كرامة المواطنين أكثر من "البوليس" و"المخازنية"

لم يجد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب في وزارة الداخلية، حرجا، في الكشف عن مؤشرات تمست عدد من رجالات وعناصر الأجهزة المرتبطة بوزارته، بمنطق التعذيب وسوء المعاملة، وسبلة للاشتغال، عندما أعلن، أول أمس (الاثنين)، وجود 319 من مسؤولي وعناصر السلطة والأمن، في قفص الاتهام أمام القضاء الزجري، لتورطهم في قضايا تعذيب أثناء اداء عملهم.

وأكدت معطيات الشرقي الضريس، أثناء افتتاحه أشغال الورشة الإقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تنظمها المبادرة الوطنية لمحاربة التعذيب، بمراكش، أن المتابعين، ينتمون إلى مختلف أسلاك الأمن والإدارة الترابية، إذ بينهم رجال سلطة (قياد وباشوات) وأعوان سلطة (مقدمون وشيوخ)، وعناصر من المديرية العامة للأمن الوطني من مختلف الرتب، وعناصر في فرق القوات المساعدة.

وتورط المتهمون الـ319، في تلك القضايا، في أوقات متفرقة من الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015، ما يجعل، بقسمة المجموع على أربع سنوات، معدل حوادث التعذيب وسوء المعاملة، التي يباشر بشأنها تأديب إداري أو إحالة على القضاء في ظرفية ما بعد اعتماد دستور 2011 ومصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (2013)، والصكوك المكملة لها (2014)، يصل (المعدل)، إلى 80 حالة في السنة الواحدة.

وكان لافتا، في معطيات الشرقي الضريس، الوزير المنتدب في الداخلية والمدير العام الأسبق للأمن الوطني، حينما تحدث عن طبيعة المتابعات والهيات المهنية التي ينتمي إليها المتهمون، أن أكثر عدد من حالات سوء المعاملة والتعذيب، يقوم بها القياد والباشوات والمقدمون والشيوخ، وبشكل مضاعف، حوالي ثلاث مرات، مقارنة برجال القوة العمومية وحملة السلاح، من ضباط وعناصر الشرطة والقوات المساعدة، الذين يحتكون مباشرة بالمواطنين في الشوارع ومسارح الجرائم.

ذلك على الأقل، ما يستنتج من قول الشرقي الضريس، الوزير المنتدب في الداخلية، أمام الورشة الإقليمية بمراكش، إنه على مستوى وزارة الداخلية والمفتشية العامة للقوات المساعدة، أحيلت ملفات 112 من رجال السلطة (قياد وباشوات) على القضاء وتم تأديب أربعة إداريا، خلال الفترة المذكورة (2012-2015).

وفي ما يتعلق بأعوان السلطة من مقدمين وشيوخ، فبلغ عدد المحالين منهم على القضاء في الفترة ذاتها، 151 عونا، من أجل جنح وجنايات ارتكبوها بالصفة المهنية، وتشمل استعمال العنف والسب والشتم والهجوم على مسكن الغير، في وقت همت فيه إجراءات تأديبية أربعة عناصر من القوات المساعدة وعرض 21 ملفا ذات صلة بالتعذيب وسوء المعاملة في ذلك الجهاز على القضاء، خلال الفترة الزمنية ذاتها.

وكشف الشرقي الضريس، المدير العام السابق للأمن الوطني، على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني، أرقاما يفهم منها أن المتابعات وإنزال العقاب، انطلق بتعيين عبد اللطيف الحموشي، مديرا عاما، إذ قال إن المديرية عرفت خلال السنة الجارية إجراءات تأديبية في حق 10 من الموظفين، تراوحت ما بين عقوبة الإنذار والتوبيخ والإعفاء من المسؤولية أو تدريب تقويمي على خلفية شكايات تتعلق باللجوء إلى العنف.

امحمد خيي

التتمة في الصفحة 2

التعذيب يقود 319 أمنيا ورجل سلطة إلى المحاكمة

4871/1-2

(تتمة الصفحة 1)

يضاف إلى ذلك العدد، 27 ملف تعذيب، معروضة حاليا على القضاء، أبرزها، حسب المصدر ذاته، قضية توقيف عناصر شرطة تابعين لولاية أمن البيضاء، عن العمل ومتابعتهم قضائيا من أجل تعريض شخص موضوع رهن تدابير الحراسة النظرية للتعذيب، في وقت تقرر فيه تأهيل 600 مسؤول وعنصر أمني، يعملون في الجهات الجنوبية الثلاث، حماية لهم من ارتكاب التعذيب وسوء المعاملة، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبشر خطاب الشرقي الضريس، الوزير المنتدب في الداخلية، بمراكش أمام مسؤولين إقليميين ودوليين معنيين بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، بأن الحزم مع سوء المعاملة وممارسة العنف في مقرات الأمن وفي تدخلات رجال السلطة والأمن، خيار لا رجعة فيه، وصار الحفاظ على الأمن باحترام تام لحقوق الإنسان، العماد الأساسي لكل السياسات الأمنية. وفي هذا الصدد قال المسؤول الحكومي، إن المتابعات المذكورة والإجراءات المتخذة من قبل المصالح التابعة لوزارة الداخلية، «تهدف إلى وضع مفهوم أمني يرتكز على الحفاظ على الأمن وحماية حقوق الإنسان باعتبارهما مكونين لا ينفصلان عن السياسات والأهداف الأمنية المجتمعية للأجهزة الأمنية، وذلك لأجل تحسين إنتاج علاقات جديدة بين السلطة والمواطنين تتلاءم مع احترام حقوق الإنسان». وشدد الشرقي الضريس، على أنه في إطار الحكامة الأمنية، «تعمل وزارة الداخلية، على رفع مستوى مواردها البشرية وتطوير وتحديث بنياتها، وتعمل على تحقيق مجموعة من المشاريع تدخل في مجال مناهضة العنف وسوء المعاملة، من خلال اتباع سياسة التكوين والتحسيس والتواصل المدعم للوقاية منه لفائدة موظفيها المكلفين بإعمال القانون»، اعتمادا على برامج تكوينية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبتفعيل مدونة للسلوك بالنسبة إلى عناصر القوة العمومية لتعزيز الحماية والوقاية من سوء المعاملة في جميع حالات التفاعل والتعامل مع المواطنين.

امحمد خيي

على خلفية شكايات تتعلق باللجوء إلى العنف

الشرقي أضريس: المديرية العامة للأمن الوطني اتخذت خلال السنة الجارية إجراءات تأديبية في حق مجموعة من موظفيها

■ أكد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية السيد الشرقي الضريس، اول أمس الإثنين بمراكش، أن المديرية العامة للأمن الوطني اتخذت خلال السنة الجارية إجراءات تأديبية في حق 10 من موظفيها تراوحت ما بين عقوبة الإنذار والتوبيخ والإعفاء من المسؤولية او تدريب تقويمي على خلفية شكايات تتعلق باللجوء إلى العنف.

وأضاف في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لأشغال الورشة الإقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب، المنظمة على مدى يومين بشراكة بين المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب ومركز البحث الشهير (ويلتون بارك) ، أن 27 حالة معروضة حاليا على القضاء، منها قضية رجال الأمن بالدار البيضاء الذين تم توقيفهم عن العمل في انتظار صدور الحكم النهائي، وذلك على خلفية متابعتهم من أجل تعريض شخص موضوع رهن تدابير الحراسة النظرية للتعذيب.

وأشار السيد الضريس إلى أن هذه الإجراءات اتخذت من قبل وزارة الداخلية والمصالح التابعة لها طالت إجراءات تأديبية همت أربعة عناصر من القوات المساعدة و 21 حالة معروضة على القضاء، مبرزا انه بخصوص رجال السلطة فقد اتخذت إجراءات تأديبية في حق 4 منهم ، بينما أحيلت ملفات 112 منهم على القضاء خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 . وبالنسبة لأعوان السلطة، فقد تمت المتابعة القضائية ل 151 عنصرا بتهم استعمال العنف والسب والشتم والهجوم على مسكن الغير.

وأكد الوزير أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل المصالح التابعة لوزارة الداخلية تهدف إلى وضع مفهوم أمني يرتكز على الحفاظ على الأمن وحماية حقوق الإنسان باعتبارهما مكونين لا ينفصلان عن السياسات والأهداف الأمنية المجتمعية للأجهزة الأمنية، وذلك لأجل تحسين إنتاج علاقات جديدة بين السلطة والمواطنين تتلاءم مع احترام حقوق الإنسان، مع الربط بين المسؤولية في حفظ النظام العام وتحقيق الأمن.

وأشار إلى انه في إطار الحكامة الأمنية، تعمل الوزارة على رفع مستوى مواردها البشرية وتطوير وتحديث بنياتها. كما تعمل على تحقيق مجموعة من المشاريع تدخل في مجال مناهضة العنف وسوء المعاملة، من خلال اتباع سياسة التكوين والتحسيس والتواصل المدعم للوقاية منه لفائدة موظفيها المكلفين بإعمال القانون، مضيفا أنه تم خلال السنة الماضية وفي إطار اتفاقية الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان تفعيل برنامج تكويني هم في المرحلة الأولى أطر المعهد الملكي للشرطة

والمسؤولين الامنيين بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة استفاد منه ما يزيد عن 600 عنصر من عناصر الأمن بمختلف رتبهم، وتفعيل مدونة للسلوك بالنسبة لعناصر القوة العمومية لتعزيز الحماية والوقاية من سوء المعاملة في جميع حالات التفاعل والتعامل مع المواطنين.

وأكد السيد الشرقي الضريس أن بعض حقوق الإنسان، كحظر التعذيب، تعتبر حقوقا مطلقة لا يمكن تبريرها على أي أساس، وان سجل أي دولة في العالم لا يخلو في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة ومناهضة التعذيب بصفة خاصة من العيوب، مبرزا أن كل بلد يجب أن يضع سياسته في مجال حقوق الإنسان على ضوء ظروفه السياسية والثقافية والتاريخية والقانونية المحددة، وأنه لا يوجد نهج وحيد لتعامل البلدان مع المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان.

واشار الوزير إلى أن المملكة المغربية المنخرطة في القيم الإنسانية العالمية للحرية والسلم، ووعيا منها بمسؤولياتها في المساهمة في الحفاظ على الأمن سواء على الصعيد الجهوي أو الدولي، منشبثة بانخراطها التام في هذه المنظومة وحريصة على اداء دورها في دعمها وتفعيل آلياتها، عبر تطبيق التزاماتها الدولية بكثير من الحزم والصرامة.كما اكد أن تنظيم هذا الملتقى دليل راسخ على انفتاح المغرب على القيم الإنسانية وعزمه على مواصلة نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوطيد دينامية الإصلاحات والأوراش التي تم إطلاقها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ، والتي مكنت المغرب من تاهيل المنظومة المؤسساتية الكفيلة بتعزيز وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان.

وسيتم خلال هذه الورشة مناقشة التجارب والممارسات الفضلى في مجال الوقاية من التعذيب في مراكز الشرطة من قبل مسؤولي عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منطقة مينا)، وخبراء دوليين ومنظمات غير حكومية، من بينها جمعية الوقاية من التعذيب، الشريكة للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب.

ومن شان هذا الحدث المنظم بمبادرة من البعثة الدائمة للمملكة بجنيف، إبراز الخيارات التي اتخذها المغرب من أجل النهوض بحماية حقوق الإنسان وخاصة انخراطه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لفائدة الوقاية من التعذيب. كما يشكل لقاء مراكش اعترافا دوليا بانخراط المغرب وجهوده في هذا المجال.

وقد تم إطلاق المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب بجنيف في مارس 2014 من قبل مجموعة عبر إقليمية تضم المغرب، والدانمارك، والشيلي، واندونيسيا وغانا. وتهدف هذه المبادرة إلى تعبئة الجهود من أجل التوصل، في أفق 2024 ، إلى المصادقة العالمية على الاتفاقية الدولية ضد التعذيب وباقي العقوبات والمعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة. وترمو هذه المبادرة الحكومية أيضا تشجيع تفعيل مقتضيات هذه الآلية القانونية الدولية من خلال النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي وتعزيز القدرات في هذا المجال.

ويندرج انعقاد هذا اللقاء في إطار الأحداث من مستوى عال للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب بجنيف ونيويورك والاجتماعات الإقليمية المنظمة في آسيا (اندونيسيا)، وأوروبا (بولونيا)، وامريكا الجنوبية (كوستاريكا).

لماذا يتستر الوزير الرياح على النهب والسرقة في شركة الطرق السيارة؟
الوطن الآن
www.alwatanpress.com

مصطفى العراقي.. «الصدر الأعظم» وحاكم «جمهورية حقوق الإنسان» بمحراب الاشتراكيين

عادل الإدريسي

مصطفى العراقي

يوم 3 دجنبر 2015، لم يكن يوما عاديا في الطابق الثالث لجريدة الاتحاد الاشتراكي. كان الزميل مصطفى العراقي كمن يلتقت إلى أجزائه التي سيتركها خلفه في هذا المكان الذي أمضى فيه حوالي 32 سنة. بينما كان زملاؤه يتعقبونه بالمزح والمستملحات، ويحاولون توديعه بما يليق بأخ وصديق جمعتهم وإياه مهنة المتاعب وكأس المحبة التي تطفح بالأشباح التي مرت من هنا. ليس اسما واحدا، بل أسماء تركت ها هنا عمرا، وانصرفت إلى حال قدرها.. البعض تقاعد، والآخر اختار أن يحلق بأجنحة أخرى، وآخرون غادروا الأرض بالزهو ذاته الذي صنعوه لبلادهم.

عاش مصطفى العراقي تاريخا كثيفا وهو يلاحق الخبر مع كل الأجيال التي تعاقبت على إدارة الجريدة.. مع البريني وبوهلال والقرشاوي، مع اليوسفي واليازغي وشوقي، مع عليوة والصديقي، مع خيرات والحبيب المالكي.. ومع زملائه الذين كانوا يشكلون القوة الضاربة في الإعلام الاتحادي أيام كان اقتناء «الجريدة» جرما لا يغفره المخبرون والبوليس السري.. وظل هو هو، لم تغير منه المحن التي مرت، ولا الأخرى التي تمسد ظهره بين الفينة والأخرى، خاصة أن «الفكرة الاتحادية» أصيبت بالتغضن، وتعكر الماء الذي جعلت بلدا بحاله يحلم بالاغتسال فيه.

في الطابق الثالث عانقه زملاؤه، الرياضيون والشعراء. الرياضيون يعرفون أنه عاشق للنسر الأخضر. أما الشعراء فيدركون أنه يضع الشعراء في دائرة التخلف، باستثناء (تجاوزا) شاعرين اثنين هما: محمود درويش والمتنبي. ألم يقل إن الصحافيين الشعراء هم من فتحوا آفاقا رحبة للأجناس الصحفية فأنقذوها من روتين يهتم فقط بضوابطها الجامدة؟ ومع ذلك، فإنه يعتبر أن الشعر تعبير عن التخلف، ومن ذلك أطروحته التاريخية: «متى ارتفع عدد القصادين وقصائدهم انخفضت وتيرة التنمية»؛ فجمهورية مصطفى العراقي لا تعترف بالشعراء، وتفسح المكان كله للرجاويين الذي يبذلون المطارف والحشايا من أجل أن يظل النسر محلقا في الأعالي. وحين تفوز فريقه، يأتي إلى العمل مرحا وضحكته تسابقه كظله، يناوش هذا الوادي ويعكر صفو ذلك الخصم أو الغريم؛ أما حين ينهزم الأخضر، فإن يكتفي بالدفاع من الوريد إلى الوريد عن تاريخ الفريق وبطولاته وكؤوسه.. ويعتبر الأمر مجرد كبوة فارس.

هذا هو الجزء الهزلي في قلب مصطفى. أما الجزء الجاد، فيتوزع بين ثالوث الإعلام والحقوق والعمل الجمعوي. فقد كان ولا يزال، واحدا من ركائز العمل الجمعوي ببلادنا، حيث ظلت «الطفولة الشعبية» خيمته الأثيرة، ومرجعه كمشتل لزراعة الأمل في الأجيال الجديدة، خاصة أن التاريخ يحفظ لأبناء الحركة أنهم كانوا من بناة طريق الوحدة، وأنها صاحبة مبادرات تنموية أصبحت اليوم مشاريع المجتمع. كما أن أدبياتها شكلت مرجعا مهما للباحثين في علوم التربية وشعب التنشيط تشهد بها الأطروحات والدراسات المسجلة بالجامعات المغربية.

لقد ظل مصطفى دائما جمعويا حتى النخاع، لأنه آمن بمؤسسيها الكبار، وبعمق انتمائهم إلى الأفق الذي اختار الانتماء إليه، ويكفي أن نذكر أسماءهم حتى نعرف السر: الشهيد المهدي بنبركة، عبد الرحمان اليوسفي، الطيبي بنعمر، المرحوم محمد الحيحي وآخرون. هذا هو الجيل الذي منح لجسمنا المغربي دفء الذي ما زال مستمرا إلى الآن، حيث تخرج من مدرسة الحركة أطر ومربون وآباء وقادة وعمال وفلاحون وإعلاميون.. إلخ، جربوا أسئلتهم البكر في معنى الوطن وبناء الذات.. ومنهم مصطفى الذي يشتغل الآن بأكثر من قلب وذراع.

ألم يقل أيضا: «في كل صمت هناك مرجل يغلي». والمرجل الذي يغلي ها هنا هو حين يقف تاريخك الخاص الذي شيدته بالعرق والطموح أمام مفرق طريق صعب: قوى الظلام تريد أن تلون الأفق بكامله بالظلام، والمشاعل التي كانت بالأمس مضاءة تكاد الآن تخبو، وتجاهد من أجل أن تظل على قيد النور. ومصطفى العراقي واحد من هؤلاء الذين يحملون المشاعل، ويعضون عليه بالنواجذ حتى لا يطبق علينا الظلام. وها هو يحمل مشعلا حقوقيا مع زملائه في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بخلفية حقوقية وجمعوية لا يمكن الارتياب في عمقها وصلابتها. فهو حاصل على شهادة الإجازة في الحقوق، شعبة العلوم السياسية سنة 1980، كما أنه صحافي منذ 1984، وكان مكلفا بملف حقوق الإنسان بالجريدة منذ سنة 1986، كما تم تعيينه رئيسا للتحرير من 2005 إلى 2007. فضلا عن كونه عضوا مؤسسا للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان سنة 1988، وعضوا مؤسسا للمرصد المغربي للسجون، والمؤتمر الوطني لحقوق الطفل سنة 1994.

إلى جانب ذلك، فهو عضو بالنقابة الوطنية للصحافة المغربية منذ 1984 وعضو بالمكتب الوطني للنقابة حاليا. وهذا معناه أن الرجل يجر خلفه تجربة زاخرة من العمل الدؤوب.

وإذا كان مصطفى العراقي قد تقاعد الآن، فإن هذا لا يعني أنه سيختفي في الجانب المعتم من المسرح، ولا في أي ركن منسي من هذا الذي نسميه حياة. فهو عقل وقلم وتجربة أخلاقية وإنسانية فاضلة ومتميزة. دخل إلى الإعلام بأحلام تهز الجبال، وخرج من بيته الإعلامي بدون أحقاد وبقدرة فائقة على حيازة العرفان والمحبة عن جدارة. ولا يشك الذين تتبعوا مساره المهني أن التقاعد ما هو إلى إمساك بمقبض الباب الذي سيقوده إلى عالم الكتابة والتأليف، حيث سبق له أن أصدر كتاب «الصدر الأعظم»، كما سهر على مجموعة من المنشورات.

مؤشرات سقوط الحكومة في بيانات أحزاب الأغلبية

الرباط. الأسبوع

كما كانت الجريدة قد أشارت قبل أسبوعين، بدأ يتضح بشكل بارز أن هناك حربا باردة، وصامتة، وقوية، تمر منها العلاقة بين كل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب العدالة والتنمية داخل الحكومة.

آخر مظاهر هذه الحرب هي الرسالة المباشرة والهجوم الكاسح لبيان المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار مؤخرا على قيادات حزب العدالة والتنمية دون تسميتها حيث قال بأنها تسعى لـ "تكميم الأفواه"، في إشارة مباشرة إلى موضوع رد الفعل على تصريحات قيادات العدالة والتنمية، وفي موضوع الهجوم على رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في قضية المساواة في الإرث، وبطريقة غير مباشرة في موضوع استمرار قيادات البيجيدي في مهاجمة حزب الأحرار بافتقاده لاستقلالية القرار السياسي وتبعيته لحزب البام.

فخلفية هذا التصعيد من الأحرار خارج وداخل الحكومة بحسب مقربين من صلاح الدين مزوار رئيس حزب الأحرار، ووزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد، هو الهجوم المتواصل لقيادة حزب البيجيدي على الأحرار منذ الانتخابات الأخيرة، وآخرهم بيان الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية السبت الماضي، واتهامه لحزب الأحرار والحركة الشعبية دون تسميتهما، بالأحزاب الفاقدة للاستقلالية في القرار السياسي، وأنهما يخدمان "مشروع الحزب التحكمي"، فهل تستمر العلاقة بين الأحرار والبيجيدي خلال ما تبقى من الولاية الحكومية رغم هذه الحرب الباردة؟ أم ستنفجر الأغلبية الحكومية مع كل اقتراب من تاريخ الانتخابات التشريعية، حيث ارتفاع حمى الصراعات السياسية؟

http://www.alousboue.com/23941/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84

الاتحاد الأوروبي ينبه المغرب إلى بطء الإصلاحات السياسية والحقوقية والقانونية سنة 2015

حسين مجدوبي

مدريد . «القدس العربي»: وجه الاتحاد الأوروبي انتقادات إلى المغرب بسبب بطء الاصلاحات السياسية والحقوقية وعدم تفعيل قوانين ينص عليها الدستور لضمان استقلالية القضاة. وهذه الانتقادات التي تؤكد تدهور جودة العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي تتزامن وتوتر بين القضاة ووزارة العدل المغربية.

وحظي موضوع قرار محكمة الاتحاد الأوروبي بإلغاء اتفاقية التبادل الزراعي والمنتوجات البحرية بين المغرب والاتحاد الأوروبي باهتمام وسائل الاعلام المغربية والدولية هذه الأيام بسبب ارتباطه بنزاع الصحراء والتوتر الذي يسببه بين الطرفين، لاسيما في ظل تهديد وزير الخارجية المغربي صلاح الدين مزوار بأن الحكم يهدد مستقبل العلاقات الثنائية.

وفي الجانب الآخر، فقد كان تقييم وزراء الاتحاد الأوروبي للعلاقات مع المغرب يوم الاثنين من الأسبوع الجاري وخاصة الوضع السياسي المغربي حادا نسبيا. في هذا الصدد، لاحظ الوزراء بطء الإصلاحات السياسية والحقوقية في المغرب خلال سنة 2015 وعدم إصدار الكثير من القوانين المنصوص عليها في الدستور المغربي. ومن ضمن هذه القوانين تلك التي تنص على قانون القضاة الذي يحميهم ويضمن استقلاليتهم.

وجاءت ملاحظة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بسبب التوتر القائم في المغرب حاليا بين نادي قضاة المغرب ووزير العدل مصطفى الرميد بسبب ملاحقة الأخير لعدد من القضاة الذين ينادون بضرورة استقلال القضاء. وكذلك بسبب تراجع حقوق الإنسان والحملة المغربية ضد بعض الجمعيات الحقوقية بما فيها تلك التي تنسق حول تمويلات من الاتحاد الأوروبي، الشريك الاقتصادي والسياسي الأول للمغرب.

وفي المجال السياسي، **رحب وزراء الخارجية بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان** بما في ذلك في منطقة الصحراء. كما رحب الوزراء باعتماد المغرب سياسة الجهوية المتقدمة، وأعربوا عن إرادة الاتحاد الأوروبي في مساندة المغرب في هذا الاصلاح الجهوي.

ونظرا للشراكة المتقدمة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وتقديم الأخير مساعدات لإصلاح القضاء واحترام حقوق الإنسان، يصدر الأوروبيون تقييما سنويا للعلاقات الثنائية والوضع السياسي والحقوقي في المغرب.

ومن الدول التي تركز كثيراً على ملف حقوق الإنسان والإصلاحات دول شمال أوروبا مثل السويد والدنمارك وفنلندا وكذلك بريطانيا، وهي الدول نفسها التي تتبنى سياسة نقد للمغرب في الكثير من المجالات والقضايا ومنها نزاع الصحراء الغربية.

وتفيد التطورات المسجلة في العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي تراجع جودة العلاقات الثنائية بسبب تراكم المشاكل وسوء الفهم في ملفات متعددة. ويبقى التعاون الأمني هو الذي ينقذ هذه العلاقات من مزيد من التدهور.

http://www.alquds.uk/?p=497919

الاتحاد الأوروبي يشيد بالمواقف السياسية للمغرب

محمود معروف

الرباط . «القدس العربي»: عوض الاتحاد الأوروبي سياسياً ما أصاب علاقته مع المغرب من انتكاسة قضائية بعد حكم محكمة العدل الأوروبية ببطلان الاتفاقية الفلاحية التي تربط بينهما، وأصدر بيانا مشبعا بالاشادات للمغرب ودوره في عدة مجالات، وبقي الاتحاد محترما لقضائه ولمواقفه السياسية.

واذا كان الحكم لا زال قائماً بانتظار الاستئناف الذي تقدم به وزراء خارجية الاتحاد، فان ما خرج به هؤلاء بعد اجتماع مجلس الشراكة المغربي الأوروبي أخيراً، يعطي المغرب حافزا للمزيد من الاصلاحات دون ضغوط، الا ان اعادة النظر بالاتفاقية سيكون المعركة الدبلوماسية القادمة التي سيخوضها المغرب.

وعبرت الدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من بروكسيل، عن عزمها الالتزام بالشراكة مع المغرب، على المدى الطويل، والتي «تحظى بقيمة أساسية لدى الاتحاد الأوروبي» وقالت في البيان الختامي لمجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في دورته الـ13، إلى أن الشراكة مع المغرب لها قيمة أساسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي أكد التزامه بها، على المدى الطويل، ودعمه للخيار الاستراتيجي للمغرب لتنفيذ إصلاحاته وتحديثه.

واعتبر الاتحاد الأوروبي أن إعادة النظر في سياسة الجوار الأوروبية، والتي كان للمغرب مشاركة فعالة فيها، فرصة لإعطاء هذه الشراكة، الجامعة للطرفين، دفعة جديدة. ورحب بالمشاركة الإيجابية والبناءة للمغرب في عملية التشاور المسبق لاعتماد سياسة الجوار الأوروبية الجديدة ، وقال ان إعادة النظر في هذه السياسة توفر إطاراً مناسباً لتعزيز التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي على جميع المستويات.

واقترح الاتحاد الأوروبي بدء مشاورات معمقة مع المغرب، في سنة 2016، بشأن طبيعة واتجاه الشراكة مستقبلاً، وتنفيذها في مجال الدعم، وينبغي، وفق الاتحاد، أن تروم تعزيز المصالح المشتركة والمحددة بين الطرفين.

وتطرق الاتحاد الأوروبي لجهود المغرب في مجال احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، واشاد بالجهود المبذولة من قبل المغرب في مجال احترام حقوق الانسان، والحريات الاساسية، خاصة موافقة مجلس النواب على الانخراط في الاتفاق الاختياري الاول المتعلق بالمثياق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز تجاه النساء.

ونوه الاتحاد الأوروبي بتقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول المساواة والتكافؤ وعبر عن استعداده لمواصلة دعمه، ويشجع السلطات المغربية على تعزيز جهودها، خاصة في مجال المساواة بين الجنسين، ومحاربة كل اشكال العنف القائم على اساس الجنس، وحريات الجمعيات والتجمع والتعبير، خاصة اصلاح قانون الصحافة والقانون الجنائي، في اطار احترام المبادئ الاساسية للدستور والالتزامات الدولية للمغرب.

وأشاد الاتحاد بتعميق التعاون بين المغرب ومجلس أوروبا في عدد من المجالات، ويشجع المغرب على الاستمرار في الاستفادة التامة من آليات المجلس الأوروبي واطاره التنظيمي، وعلى تعزيز التعاون البرلماني واحترام الواجبات المرتبطة بوضع الشريك من اجل الديمقراطية. كما اشاد بالدور النشيط الذي يضطلع به المغرب داخل مجلس حقوق الانسان للامم المتحدة، وعبر الاتحاد الأوروبي عن تقديره للدور الهام للمغرب في ما يتعلق بآلية الاستعراض الدوري الشامل، مع الاشادة بدورها الايجابي في النقاش حول التعصب الديني، ودعمها لـ»مخطط عمل الرباط» مشيدا بجهود المغرب في مجال الوقاية من التطرف، والتطرف العنيف، معتبرا أنه يمكن تطوير تعاون مع المغرب في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بقضية المقاتلين الأجانب في شمال إفريقيا وأوروبا. وأضاف البيان أن الاتحاد الأوروبي، وفي إطار النقاشات داخله من أجل إجراءات مندمجة للمساعدة التقنية في مجال الأمن والتنمية، يثمن تعاون المغرب وبلدان منطقة الساحل جنوب الصحراء، ويأمل في أن يتطور ذلك بغية مكافحة أكثر فعالية للشبكات الإرهابية.

واضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤكد أنه أمام حجم مخاطر الإرهاب، التي تستوجب ردا دوليا منسقا، يرغب في تكثيف تعاونه مع المغرب، ومع غيره من الشركاء الرئيسيين بالمنطقة، من خلال حوار سياسي متميز، وتحديد مشاريع ملموسة لمكافحة الإرهاب وأسبابه، لاسيما ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتطرف، في احترام لسيادة القانون والحريات الفردية الأساسية.

ومن المقرر ان يقوم مساعد الأمين العام، بيدرو سيرانو، ومنسق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي، جيل دي كيرشوف، مطلع سنة 2016 بزيارة إلى المغرب، لتحديد، في مرحلة أولى، مجالات التعاون الممكنة.

وجدد الاتحاد الأوروبي موقفه المؤيد لـ«حل سياسي عادل ودائم ومقبول من لدن الاطراف» لنزاع الصحراء وقال بيانه إن الاتحاد الأوروبي الذي «يذكر بتشبثه بتسوية نزاع الصحراء، يدعم بشكل تام جهود الامم المتحدة من اجل مساعدة الاطراف على التوصل إلى «حل سياسي عادل ودائم ومقبول من قبل الاطراف» معربا عن أمله في ان تساهم الجهود المبذولة في اتجاه اندماج مغاربي افضل، في احراز تقدم في هذا الميدان وانه يتشبثا بالاندماج المغاربي، و»يظل رهن اشارة الشركاء المغاربيين من اجل تشجيع هذا المسلسل».

وتجاهل الاعلام المغربي ما ورد في بيان الاتحاد حول قضية الصحراء التي كانت مرجعاً لحكم محكمة العدل الأوروبية وجاء في البيان ان الاتحاد الأوروبي يؤكد على ‘‘حل دائم وعادل يضمن تقرير مصير الصحراويين تماشيا مع قرارات مجلس الأمن 2152 و2218. ويؤيد الاتحاد الأوروبي مساعي المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة كريستوفر روس ويطالب المغرب والبوليساريو بالعمل مع كريستوفر روس بحثا عن حل واقعي وفي إطار روح التفاهم والتعهد.

كما تجاهل ما ورد عن بطئ الاصلاح السياسي والحقوقي في المغرب خلال سنة 2015 والحريات العامة. وطالب المغرب بتسريع وتيرة الاصلاح واحترام تعهداته الدولية في هذا المجال والمصادقة على القوانين التنظيمية والمهنية التي تضمن استقلالية القضاة.

واشاد الاتحاد بالتقدم الذي أحرزه المغرب بتصديقه على اتفاقية مجلس أوروبا حول تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومشاركته في البرامج الإقليمية للاتحاد، وفي الاجتماعات المنتظمة حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، والذي التأم ثالثها في بغداد في تشرين الاول/ أكتوبر 2015. وأضاف أنه «عقب زيارة ممثلي الأوروبول، أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي إلى الرباط، نرحب ونشيد بأي تقدم بشأن اتفاق محتمل بين المغرب والأوروبول لتعزيز التعاون».

وأعرب الاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى، عن رغبته في العمل «بشكل وثيق مع المغرب في مجال الأمن في سياق تزايد عدم الاستقرار بالمنطقة، ومن أجل مواجهة التهديدات الخطيرة للتطرف».

وفي ما يتعلق بالتفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة شاملة ومعمقة، أكد الاتحاد الأوروبي أن الطرفين يجب أن يبقيا ملتزمين بإبرام اتفاقية للتجارة الحرة تأخذ بعين الاعتبار المصالح والأولويات المتبادلة، في أقرب وقت. وذكر بأن اتفاقية التجارة الحرة سوف تهدف إلى تسهيل الاندماج التدريجي للمغرب في السوق الداخلية الأوروبية الذي سيمتد ليشمل نطاقا أوسع من اتفاقية الشراكة القائمة الآن ، بحيث ستدمج على سبيل المثال، تجارة الخدمات، والصفقات العمومية ، والمنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية الاستثمار، والاندماج التدريجي للاقتصاد المغربي في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، في مجالات مثل المعايير الصناعية والتقنية والتدابير الصحية والصحة النباتية.

وأكد صلاح الدين مزوار وزير الخارجية المغربي بعد اجتماع مجلس الشراكة أن قرار محكمة العدل الأوروبية حول الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي «سابقة خطيرة»، داعيا الاتحاد الأوروبي إلى «الحفاظ على الأمن القانوني» للاتفاقيات التي تربطها بالمغرب.

وذكر مزوار، في ندوة صحافية، مشتركة مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي في الشؤون الخارجية والأمن فيديريكا موغريني، أن المغرب اعتبر منذ البداية أن الأمر يتعلق بمشكل أوروبي- أوروبي، وأن على أوروبا ودولها إيجاد حل له، مردفاً «كانت لدينا طموحات لهذه الشراكة، وما زالت، لكن، ولنكون في مستوى هذه الطموحات، على الاتحاد الأوروبي ومؤسساته أن يبرهنوا على تنسيق في مواقفهم تجاه المغرب». وأضاف الوزير المغربي أن «الهدف الوحيد للمغرب من خلال هذا المجلس كان هو الحصول على توضيحات من الاتحاد الأوروبي، على إثر قرار المحكمة الأوروبية».

وأكد أن الأمر يتعلق بـ»اتفاق تم التفاوض بشأنه، وتم التوقيع والمصادقة عليه من قبل غالبية واسعة لمختلف المؤسسات الأوروبية قبل دخوله حيز التنفيذ في تشرين الاول/ أكتوبر 2012"، مشيرا إلى أن المغرب والاتحاد الأوروبي قاما ببناء، على مر السنين، شراكة مكثفة ومتنوعة. ‘‘شراكة أردناها دائما قوية ونموذجية»، وأن المغرب وقع دائما على التزاماته بحسن نية وطبقا للشرعية الدولية، مما مكنه من ربط علاقة كانت دائما نشيطة، ولكنها ثابتة ومسؤولة مع الاتحاد الأوروبي.

وشدد على أن المغرب والاتحاد الأوروبي إذا كانا يتوقان إلى بناء «علاقة قوية، قادرة على تحقيق التقدم والأمل، فإنه لا يمكنهما قبول رؤيتها رهينة هفوات قانونية مشحونة سياسيا». وأكدت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية، فيديريكا موغيريني احترام الاتحاد الأوروبي لالتزاماته الدولية، وقالت إن رؤساء الدبلوماسية بالاتحاد الأوروبي صادقوا على طلب استئناف قرار محكمة الاتحاد الأوروبي بشأن الاتفاق الفلاحي مع المغرب.

وأوضحت الممثلة السامية المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي أن «الشراكة مع المغرب تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي» وأن المغرب هو «شريك مهم، على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل ضمان الاستقرار والأمن والازدهار وحسن الجوار والتكامل الإقليمي المغاربي» وأن المغرب يضطلع، أيضا، بـ»دور بناء ومهم للغاية « في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

واشادت الممثلة السامية بالدور النشط للمغرب في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب كرئيس بشكل مشترك مع هولندا لفريق العمل حول المقاتلين الأجانب ونوهت بالمغرب، الذي سيستضيف القمة العالمية حول المناخ (كوب 22) سنة 2016، على دوره الريادي في إفريقيا وغيرها في مجال مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري.

وأعربت موغيريني عن استعداد الاتحاد الأوروبي تعزيز شراكته النموذجية مع المغرب «إذا بقيت شراكتنا واسعة ومتينة جدا، فإن الاتحاد الأوروبي يأمل، في إطار إعادة النظر في سياسة الجوار الأوروبية، في تعزيز وتوسيع التعاون مع المغرب على أساس قيمنا المشتركة».

يشار إلى أن العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي، التي انطلقت من اتفاقية تجارية بسيطة بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1969، توسعت وتطورت إلى اتفاق للتعاون سنة 1976، وتعززت أكثر بعد اعتماد اتفاقية الشراكة سنة 1996، ومخطط عمل الجوار سنة 2005، ثم منح المغرب وضعا متقدما مع الاتحاد الأوروبي سنة 2008.

محمود معروف

http://www.alquds.co.uk/?p=451289

مجلس اليزمي يتهم الحقاوي بالذكورية بسبب هيأة المناصفة

محمد بلقاسم

اختار **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** منصة فرق الأغلبية بمجلس النواب لتوجيه سيل من الانتقادات لوزيرة الأسرة والتضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، وذلك على خلفية مناقشة مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، متهما إياه بأنه "ذكوري".

المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال مشاركته في اليوم الدراسي لفرق الأغلبية، الذي خصص لقراءة في مشروعي قانوني المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، بخصوص هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، اليوم الثلاثاء، قال إن "النص فيه كتابة ذكورية، ولا يهتم بالنساء"، مستغربا من غياب "أي مجهود لتوضيح ماهية النص للدفاع عن حقوق المرأة".

وكشف المجلس، في مداخلته التي قدمها ممثله عبد الرزاق الحنوشي، أنه "يضع اللمسات الأخيرة على رأيه حول المشروعين، والذي جاء بطلب من مجلس النواب"، مسجلا أن "هذه القراءة التي قام بها المجلس مبنية على الدراسة التي أنجزها عن الهيئات المماثلة في الدول الأخرى".

الهيأة التي أثيرت حولها نقاشات عدة، أوضح المجلس في ملاحظاته بشأنها، "أنها ترتبط بسؤال مركزي حول ماهية وطبيعة الإطار القانوني للهيأة"، مشددا على ضرورة "الحسم حول ما إذا كنا نريد الهيأة بمعايير دولية، أم إنها تراعي نوعا من الهواجس التي تسيطر على المشرع".

وفي تعليقه على ما اعتبرته ممثلة وزارة الأسرة "المجهود الذي قامت به في الإعداد"، تساءل الحنوشي، عن العلاقة بين الزخم الذي تحدثت عنه والمجهودات الجبارة من جهة، وبين الحصيلة التي خرج بها من جهة ثانية، مسجلا أن "المشروع النهائي الذي توصلت به المؤسسة البرلمانية تعتريه العديد من النقائص".

ويرى المجلس في هذا الصدد أن "هناك نوعا من النقص، وعدم تغطية الاختصاصات المهمة التي يجب أن تضطلع بها مثل هذه الهيئات"، مبرزا أن "منها غياب تحديد المفاهيم، والتعريفات، مثل المقصود بالتمييز المباشر وغير المباشر".

"نقص وضعف في التدابير الحمائية، التي جاء بها النص، ومنها الإحالة الذاتية لكون الهيأة حسب المشروع غير متوفرة عليها، وبالتالي هي تنتظر الشكايات ولا تحركها من تلقاء نفسها"، يقول ممثل المجلس الذي يرأسه إدريس اليزمي، مبديا ملاحظاته حول "معايير التركيبة، والتي لا يجب أن تذهب في منطق التمثيلية، بل بمنطق الخبرة والكفاءة، والتفرغ حتى يكون للمشتغلين فيها كامل الوقت للتعاطي مع الشكايات التي يتوصلون بها".

وفي الوقت الذي يرى فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن "المؤسسة يجب أن تكون باختصاص شبه قضائي، وهو ما يعززه التصنيف الذي جاء في الدستور لكونها ضمن الهيئات الدستورية للمنظومة الحمائية"، دعا إلى عدم عضوية الحكومة في الهيأة، مبررا ذلك بأن "الهيأة كآلية للحماية لا يجب أن تكون فيها الحكومة، وإذا كانت موجودة، يجب أن تكون استشارية، حتى لا تكون خصما وحكما في الوقت نفسه، لأننا سنكون أمام شكايات غالبا ما ستكون فيها السلطة التنفيذية طرفا"، على حد تعبير عبد الرزاق الحنوشي.

من جانبه أكد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، خلال مداخلته الافتتاحية، أن "المشرع الدستوري المغربي اختار الأسرة كقيمة مجتمعية"، معتبرا أن "ذلك يأتي في الوقت الذي غابت فيه النواة المجتمعية في المجتمعات الغربية عقب التطور الصناعي، وهو ما أدى إلى تفككها".

وفي هذا السياق، قال العلمي: "نحن في مفترق طرق، حيث أعدنا مفهوم الأسرة كأصل، وكل ما يأتي بعدها يعد تفرعا لها في المجتمع"، معتبرا أن "الانتقادات التي وجهت للمشروع من طرف بعض الجمعيات الحقوقية مشروعة".

العلمي أقر بحق الجمعيات في انتقادها للمشروع، "لكن لا يجب الخلط والدعوة للتداخل في الاختصاصات بين هذه الهيأة والهيئات الدستورية الأخرى"، مشددا على أن "هذا الأمر يحتاج نوعا من الحذر، حتى لا نقسِّم المجتمع بين النساء والرجال".

"لا نريد مواجهة بين الرجال والنساء، باعتبار أنهما الأساس في المجتمع عبر الأسرة التي تتكون بمؤسسة الزواج، كما نصت على ذلك مدونة الأسرة"، يقول رئيس مجلس النواب الذي، الذي وصف الزواج "بأنه المؤسسة الأصل، والباقي كله تفاصيل، يجب مناقشته بالتدرج"، موضحا أن "هذا النص لا يجيب على كل الإشكالات المرتبطة بالمناصفة، بل هو جواب دستوري على المؤسسة".

http://www.hespress.com/societe/287740.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: قانون « الحقاوي » حول المناصفة غارق في الذكورية

لحسن سكور

انتقادات حادة تلك التي وجهها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمشروع قانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الذي قدمته وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية.

عبد الرزاق الحنوشي ممثل المجلس الوطني لحقوق الانسان قال في كلمة ضمن اليوم الدراسي الذي نظمته فرق الأغلبية بمجلس النواب إن كتابة النص طغت عليه الذكورية بامتياز وفي تأمل للنص « ليس هناك أي مجهود لمحاولة تكييفه مع الخصوصية والموضوع التي تصدى له النص »، كما أن « كتابة نص القانون تخاطب الذكور ولا تهتم بالنساء » بحسب تعبير ذات المتحدث.

وسجل مجلس اليزمي عدة ملاحظات على مشروع القانون أبرزها بحسب الحنوشي « غياب في تحديد وتدقيق التعريفات ونقص في التدابير الحمائية »، كما أن تركيبة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز يجب أن لا « تمشي في اتجاه منطق التمثيلية بل منطق الخبرة والكفاءة وبروفيلات مهنية ومتفرغة »بحيث يقول ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان « لا يمكن تصور هيئة حماية وتظلم بحضور الحكومة حتى اذا حضرت فيجب أن لا يكون لها دور استراتيجي وإلا ستصبح الهيئة خصما وحكما ».

الاتحاد الأروبي يشيد بجهود المغرب في مجال احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية

نوه الاتحاد الاروبي في هذا البيان بتقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول المساواة والتكافؤ

أشاد الاتحاد الاروبي أمس الاثنين، بجهود المغرب في مجال احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

وجاء في البيان الختامي للدورة الثالثة عشر لمجلس الشراكة المغرب الاتحاد الاروبي، المنعقد أمس الاثنين ببروكسيل، ان "الاتحاد الاروبي يشيد بالجهود المبذولة" من قبل المغرب في مجال احترام حقوق الانسان، والحريات الاساسية، خاصة موافقة مجلس النواب على الانخراط في الاتفاق الاختياري الاول، المتعلق بالمثياق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز تجاه النساء.

كما نوه الاتحاد الاروبي في هذا البيان بتقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول المساواة والتكافؤ .

وعبر الاتحاد الاروبي ايضا عن استعداده لمواصلة دعمه، ويشجع السلطات المغربية على تعزيز جهودها ، خاصة في مجال المساواة بين الجنسين، ومحاربة كل اشكال العنف القائم على اساس الجنس، وحريات الجمعيات والتجمع والتعبير (خاصة اصلاح قانون الصحافة والقانون الجنائي) في اطار احترام المبادئ الاساسية للدستور والالتزامات الدولية للمغرب.

كما اشاد البيان بتعميق التعاون بين المغرب ومجلس اروبا في عدد من المجالات ، كما يشجع المملكة على الاستمرار في الاستفادة التامة من آليات المجلس الاروبي واطاره التنظيمي(اتفاقيات) وعلى تعزيز التعاون البرلماني واحترام الواجبات المرتبطة بوضع الشريك من اجل الديموقراطية.

كما اشاد الاتحاد الاروبي من ناحية أخرى ب"الدور النشيط" الذي يضطلع به المغرب داخل مجلس حقوق الانسان للامم المتحدة و"يقدر" الدور الهام للمملكة في ما يتعلق بآلية الاستعراض الدوري الشامل، مع الاشادة ب"دوره الايجابي" في النقاش حول التعصب الديني ، ودعمه ل"مخطط عمل الرباط".

كما رحب الاتحاد الأوروبي ب،"التقدم الهام " الذي حققه المغرب على مستوى مسلسل الإصلاحات الديمقراطية.

وأكد الاتحاد الأوروبي في بيانه الختامي على التقدم الهام الذي حققه المغرب على مستوى تطبيق مضامين الدستور ومسلسل الاصلاحات الديمقراطية، خاصة مشروع القانون التنظيمي للجهوية المتقدمة.

وقد أعربت الدول الأعضاء ال28 في هذا الصدد عن استعدادها لدعم المغرب في الإصلاحات التي يقوم بها بخصوص الحكامة المحلية وتسهيل الحوارات وتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، بما فيها على المستوى المحلي.

وفيما يتعلق بإصلاح العدالة ، أعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه لهذه العملية ، خاصة من خلال تقديم مساعدة مالية (برنامج دعم مالي بقيمة 75 مليون أورو).

ويرى الاتحاد أن التعاون الديناميكي المالي والتقني خلال سنة 2015 ، ساعد على تحقيق تقدم ملموس في مختلف القطاعات الرئيسية التي حددتها خطة العمل لتنفيذ الوضع المتقدم.

وقد صادقت المفوضية الأوروبية في أكتوبر الماضي، لهذا الغرض، على حزمة من الإجراءات لفائدة المغرب بغلاف مالي يقدر ب180ر5 مليون أورو برسم السنة المالية 2015 و2016 في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ، بهدف دعم برنامج إصلاح السجون، والقدرة التنافسية والنمو، فضلا عن قطاع التكوين المهني.

جدير بالإشارة إلى أن المغرب والاتحاد الأوروبي تربطهما علاقات طويلة الأمد ومعمقة ومتنوعة، تطورت سواء لصالح الاندماج الأوروبي وكذا لعملية تحديث المؤسسات الديمقراطية والاقتصادية للمغرب.

http://telexpresse.com/news46477.html

للنهوض بتحصيل ثقافة حقوق الإنسان خاصة في أوساط الشباب والناشئة

لقاء في الرباط لتقديم "دليل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان" لشباب المغرب

الرباط – سناء بنصالح

ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، الخميس، في الرباط، لقاءً لتقديم "دليل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لشباب المغرب"، وذلك في إطار ندوة عن موضوع "ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان" تُعقد تخليدًا لليوم العالمي لحقوق الإنسان.

ويهدف هذا الدليل، الذي تم إعداده بشراكة بين المجلس ومكتب اليونسكو في المنطقة المغاربية، بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، إلى توفير مورد تربوي جديد للنهوض بتحصيل ثقافة حقوق الإنسان خاصة في أوساط الشباب، وذلك من خلال تزويد المعلمين والمربين بأداة بيداغوجية (تدريسية) تعتمد منهجًا تربويًّا يؤلف بين بُعدي المواطنة وحقوق الإنسان، ويمزج بين الجوانب المتصلة بالنظريات والمعايير والتشريعات الوطنية ومعطيات الواقع المعيش، كما يطمح الدليل إلى المساهمة في سد النقص الحاصل في الأدوات البيداغوجية (طرق التدريس) في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المغرب.

ويتكون الدليل من عشرين بطاقة بيداغوجية تجمع بين العام (النظام المعياري الدولي) والخاص (التشريع والمؤسسات المغربيين) مع تخصيص الجزء الميداني من كل منها لمعالجة مختلف القضايا الملموسة الخاصة بالتجربة المغربية.

وتربط كل بطاقة بيداغوجية بين ثلاث مكونات: تقديم موجز للمرجعية الدولية؛ تشخيص مكثف للوضعية القانونية والمؤسساتية المغربية، سلسلة من التمارين والأنشطة التطبيقية هادفة إلى تنمية معارف ومهارات وكفايات المستفيدين، بارتباط مع قيم حقوق الإنسان (الاستقلالية، المشاركة والحس النقدي).

وستتميز الجلسة الافتتاحية للقاء، بحضور كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وممثلة مساعدة المديرة العامة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، في اليونسكو، غولدا الخوري.

ويتضمن برنامج اللقاء ثلاث جلسات ستتمحور بشأن مواضيع "ثقافة حقوق الإنسان، أي أسس؟ أي دور اليوم؟"، "المستلزمات المؤسساتية للتربية والتعليم في مجال حقوق الإنسان: ماذا تحقق منها في المغرب" و"التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من الناحية العملية"، كما سيشهد اللقاء مشاركة فاعلين مؤسساتيين وتربويين وخبراء دوليين ووطنيين في مجال التربية، وناشطين من المجتمع المدني.

http://www.almaghribtoday.net/education/pagenews/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

الCNDH مشروع قانون هيأة المناصفة جاء بصيغة ذكورية!

وجه عبد الرزاق الحنوشي، مدير ديوان إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان انتقادات لاذعة لمشروع القانون، المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، معتبرا أنه مشروع جاء بصيغة "ذكورية" لم تول اهتماما كافيا للمرأة.

وأكد عضو الـ""CNDH، في مداخلته خلال لقاء دراسي نظمته فرق الأغلبية في مجلس النواب، اليوم الثلاثاء، أن كتابة النص المذكور "كتابة ذكورية بامتياز"، مضيفا أن "تأمل النص يوضح أنه ليس هناك أي مجهود لمحاولة تكييفه مع الخصوصية والموضوع، التي تصدى له". وخلص إلى أن كتابة النص "تخاطب الذكور ولا تهتم بالنساء".

وشدد الحنوشي على ضرورة عدم الاشتغال في اتجاه منطق التمثيلية في عضوية المؤسسة المذكورة، واعتماد "منطق الخبرة والكفاءة وبروفايلات مهنية ومتفرغة"، يقول المتحدث قبل أن يبدي معارضته لتمثيل الحكومة في الهيأة بالنظر إلى كون الأمر يعارض مبادئ باريس "ولا يمكن تصور هيأة حماية وتظلم بحضور الحكومة. وأردف "حتى إذا كان من الضروري حضورها، فيجب أن يكون استشاريا وإلا ستصبح الهيأة خصما وحكما".

هذا وأعلن الحنوشي عن أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيصدر الأسبوع المقبل رأيه المتعلق بمشروع قانون هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/12/15/%D8%A7%D9%84%D9%80cndh-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%87%D9%8A%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D8%A1-%D8%A8/

http://m.alyaoum24.com/451413.html

محمد العربي النبري : دلالات واشارات اعتصامي واضرابي عن الطعام

بقلم: محمد العربي النبري

تأتي الوقفة الاحتجاجية التي خاضتها فروع الحزب الاشتراكي الموحد بجهة سوس ماسة وحركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية وعدد من المناضلين والمناضلات تضامنا مع قضيتي التي عمرت سنة كاملة المتمثلة في توقيف اجرتي منذ شهر يناير 2015 رغم أنني أزاول مهمتي بالمركز الجهوية لمهن التربية والتكوين بتارودانت ، وتنفيذا للبرنامج النضالي الاحتجاجي الذي أعلنت عيله فروع الحزب في الندوة الصحفية المنعقدة بمقر الحزب الاشتراكي فرع اكادير وبعد تنديد المجلس الوطني للحزب المنعقد يوم 6دجنبر 2015 باستهداف مناضلي الحزب الاشتراكي الموحد(بيان المجلس الوطني للحزب)

ان البرنامج النضالي الاحتجاجي يأتي في ظرفية تتسم بالتشنج والاحتقان بين عموم الفئات التعليمية وبين القائمين على تدبير قطاع التربية والتكوين مركزيا وجهويا واقليميا من خلال نهجهم لسياسة تجويع المناضلين و ممارستهم المستفزة التي طالت الى توقيف رزق اسرتي منذ يناير 2015 .

إن افتتاح البرنامج النضالي الاحتجاجي بوقفة 10 دجنبر 2015 واعتصام والدخول في اضراب عن الطعام أمام مقر الاكاديمية الجهوية للتربية و التكوين جهة سوس ماسة هو مؤشر واضح للمعنيين بالأمر ولكل المتورطين في فبركة توقيف أجرتي على أن قضيتي عرفت منعطفا خطيرا سيكشف على عدد من الاختلالات والتجاوزات لبعض المسؤولين بنيابة تارودانت :

الإشارة الاولى يوم الوقفة 10 دجنبر والذي يتزامن و ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان وهو مؤشر على أن الملف مرتبط بالتضييق على المدافعين على حقوق الانسان باعتباري (محمد العربي النبري) ناشط **حقوقي عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان** وعضو مكتبها بإداوموم من اقليم تارودانت (تحية لمناضلي الهيئة) وهذا ضرب صارخ لكل المواثيق والمعاهدات المرتبطة بحقوق الانسان والتي صادقت عليها الدولة المغربية (الاعلان عن حماية المدافعين عن حقوق الانسان) .

10دجنبر 2015 هو يوم اضراب وطني في قطاع الوظيفة العمومية والذي دعت اليه اغلبية النقابات بالمغرب مما يعطي للوقفة المصداقية والحق في التنديد باستهداف مناضل وفاعل نقابي عضو المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم الاتحاد المغربي للشغل وعضو مكتبها الجهوي جهة سوس ماسة والكاتب للجامعة الوطنية للتعليم (إ.م.ش) بتارودانت ...

إن تنديد المجلس الوطني المنعقد للحزب الاشتراكي الموحد يوم 6 دجنبر 2015(بيان المجلس الوطني) باستهداف مناضليه (محمد العربي النبري ومحمد الصادقي عضوي مكتب الحزب بتارودانت) و انتفاضة فروع الحزب بسوس ماسة إشارة قوية أن الاستهداف وقرار التوقيف مبني على خلفية سياسية ضيقة .ومن هذا المنطلق فان رفاقي ورفيقاتي بالجهة (الحزب و حشدت) وكافة المناضلين المناهضين لاستهداف النشطاء السياسيين والحقوقيين والنقابيين والجمعويين ... لم يترددوا في الاعلان عن التضامن و الدفاع على قضيتي واستنكروا القرار الجائر المبني على تصفية حسابات مع رفيقهم (محمد العربي النبري) وتعهدوا بالانخراط في جميع الاشكال النضالية الاحتجاجية التي سأخوضها من اجل استرجاع اجرتي المتوقفة منذ شهر يناير 2015 رغم انني أزاول مهمتي بدون انقطاع .

إن البرنامج النضالي الاحتجاجي الذي سطره رفاقي ورفيقاتي سيتم تنفيذه ، إن لم يتم التعاطي مع القضية بالايجاب من طرف الادارة واحيطكم علما انني ساخوض اشكالا نضالية في الايام القليلة القادمة سيتم الاعلان عنها في حينها ، ويستمر النضال حتى تحقيق المطالب كاملة وبدون تجزئ.

http://tamazirtpress.net/news14861.html

الحنوشي: مشروع هيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز كُتب "كتابة ذكورية"

هاجم **عبد الرزاق الحنوشي، مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، قائلا إن هذا النص كتب "كتابة ذكورية"** ولم يهتم بالنساء.

وشدد الحنوشي في لقاء دراسي لفرق الأغلبية بمجلس النواب، الثلاثاء 15 دجنبر الجاري، على ضرورة استبعاد تمثيلية الحكومة من هذه الهيئة، مضيفا أن تركيبة الهيئة يجب أن تكون وفق الخبرة لا التمثيلية.

وانتقد الحنوشي، في اللقاء المنظمة حول موضوع "قراءة مشاريع قوانين هيئة المناصفة، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة: مقاربة ورهانات"، نقص التدابير الحمائية الموجودة في مشروع قانون هيئة المناصفة.

وعاب الحنوشي، غياب تحديد المفاهيم والتعريفات في مشروع قانون هيئة المناصفة، وافتقاد هذه الهيئة لمبدأ الإحالة الذاتية وتلقائية، كاشفا عن وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللمسات الأخيرة حول المشروعين لتوفير مادة للرجوع إليها من أجل بلورة تعديلاتهم بغرض تجويد تلك النصوص.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A3/

الدورة الثالثة للمهرجان الوطني للمسرح الحساني أكادير، 17 – 19 دجنبر 2015.

ينظم محترف وفاء أكادير للمسرح، بشراكة **مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمكتب الشريف للفوسفاط ووكالة تنمية الجنوب، وبدعم من ولاية جهة سوس ماسة وبلدية أكادير ومركز الدراسات الصحراوية والمديرية الجهوية للثقافة بأكادير وجمعية سوس ماسة للتنمية الثقافية، الدورة الثالثة للمهرجان الوطني للمسرح الحساني، ما بين 17 و 19دجنبر 2015بمدينة أكادير.

وتسعى الدورة الثالثة للمهرجان، التي ستتخللها، بالإضافة إلى العروض المسرحية، لقاءات وموائد مستديرة وورشات تكوينية وأمسيات موسيقية وشعرية وأنشطة ثقافية أخرى، إلى النهوض بالفن المسرحي الحساني ومن خلاله تثمين الثقافة الحسانية والمساهمة في إشعاعها وطنيا، باعتبارها مكونا من مكونات الثقافة الوطنية والهوية المغربية المتعددة الروافد، وذلك انطلاقا مما يوفره المسرح من إمكانيات تسمح ببلورة رؤى فنية، تقرب المتلقي من مظاهر وتجليات هذه الثقافة.

ومن أهداف المهرجان كذلك المساهمة في تطوير الممارسة المسرحية الاحترافية بالجهات الجنوبية وإبراز الكفاءات المسرحية الحسانية والتعريف بها وطنيا وتقوية جسور التواصل بين الفنانين المسرحيين الحسانيين وباقي الفنانين من مختلف جهات المملكة ودعم التعابير الحسانية في الإنتاجات الفنية الوطنية، علاوة على تشجيع وتحفيز الإبداعات المسرحية ومنح المواهب الشابة فرص التألق في المسرح الحساني.

وستشارك في الدورة الثالثة للمهرجان، التي ستستضيف فنانين مغاربة من طينة الفنانة مريم الزعيمي والفنان أمين الناجي والفنان طارق البخاري والفنان محمد خي والشاعر الحساني محمد السويح والشاعر المتألق اليزيد السالك، فرق مسرحية من مدن أسا والعيون والداخلة وكلميم والسمارة وبوجدور.

يذكر أن لجنة تحكيم المهرجان سيترأسها الفنان والأستاذ الكبير عبد الكريم برشيد.

تذكير

النشاط: الدورة الثالثة للمهرجان الوطني للمسرح الحساني

التاريخ: ما بين 17 و 19 دجنبر 2015

المكان: قاعة ابراهيم الراضي ببلدية أكادير وقاعة العروض بفندق الأمويين بأكادير.

http://www.aljaridaalmaghribiya.com/%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86/

http://tiznitnews.com/12/15/19101.html

الإتحاد الأوروبي يطالب المغرب بـ "تقرير مصير الصحراء" واستقلالية القضاء

لم يعالج وزراء الاتحاد الأوروبي، في اجتماعهم الاثنين مسألة تعليق قضاء المحكمة الأوروبية للاتفاقية الزراعية مع المغرب بل ملفات أخرى ومنها تأكيده تباطؤ الإصلاحات السياسية والحقوقية المغربية سنة 2015، ومطالبته بما يعتبره "تقرير مصير الشعب الصحراوي" وتأييد البحث عن اتفاقي في مجال مكافحة الإرهاب ومنها تبادل المعلومات الاستخباراتية.

وهيمن موضوع إلغاء اتفاقية الزراعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، على الأخبار يوم الاثنين من الأسبوع الجاري لكن موقف وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي كان شاملا وتجاوز استئناف الحكم الى تقييم شامل للعلاقات الثنائية كما يجري كل سنة، ومنها سنة 2015.

تقرير المصير والإشادة بالمجلس الوطني

وعلاوة على استئناف حكم المحكمة الأوروبية، حضر موضوع الصحراء بقوة في تقرير وزراء الخارجية، وهو الذي أوردت تفاصيله وكالة أوروبا برس ومنشور في موقع المفوضية الأوروبية. ويتضمن ما يلي في موضوع الصحراء، التزامها بالمساهمة في حل نزاع الصحراء، على "حل دائم وعادل يضمن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية تماشيا مع قرارات مجلس الأمن 2152 و2218". ويؤيد الاتحاد الأوروبي مساعي المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة كريستوفر روس ويطالب "المغرب والبوليساريو بالعمل مع كريستوفر روس بحثا عن حل واقعي وفي إطار روح التفاهم والتعهد".

في الوقت ذاته، يثني الاتحاد الأوروبي على الدور المتعاظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدفاع عن هذه الحقوق بما في ذلك في الصحراء.

الهجرة والإرهاب

وفي موضوع الهجرة الذي يهم كثيرا الاتحاد الأوروبي، أعرب الأخير عن أمله في التوصل قريبا الى إجراءات قبول المهاجرين غير القانونيين من طرف المغرب، وذلك عبر تحديد تاريخ اجتماعات مقبلة لدراسة الموضوع.

وأثنى وزراء الخارجية على المغرب فيما يخص قانون الهجرة واللجوء الذي تنباه، لكنهم في الوقت ذاته، طالبوا المغرب باحترام حقوق المهاجرين خلال توقيفهم وترحيلهم من المغرب.

وشدد وزراء الخارجية على أهمية شمال إفريقيا في محاربة الإرهاب، ونقلت وكالة أوروبا برس في هذا المجال احتمال التوصل الى اتفاق شامل مع المغرب حول المقاتلين المتطرفين في شمال إفريقيا وأوروبا. وتؤكد الوثيقة عرض المغرب على الأوروبيين لتبادل المعلومات حول المتطرفين.

ومن المنتظر أن تبدأ المفوضة الأوروبية المكلفة بالسياسة الخارجية والأمن فدريكا موغيريني خلال الأسابيع المقبلة بحث هذا التعاون الاستخباراتي مع المغرب.

ضرورة استقلالية القضاة

وفي الجانب السياسي والحقوقي، أكدت وثيقة وزراء الخارجية على بطء الاصلاح السياسي والحقوقي في المغرب خلال سنة 2015 والحريات العامة. وطالب المغرب بتسريع وثيرة الاصلاح واحترام تعهداته الدولية في هذا المجال واتخاذ الإجراءات تضمن استقلالية القضاة.

ومن ضمن النقاط الإيجابية في التقرير الى جانب الإشادة بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ترحيبه بقانون الجهوية المتقدمة والتزامه بتقديم المساعدة للدولة المغربية لتطبيق هذا القانون في البلاد.

التقييم

وتجنبت الدبلوماسية المغربية التعليق على مضمون تقرير دول الاتحاد الأوروبي حول هذا التقييم للوضع الداخلي المغربي والعلاقات بين الطرفين.

ويبدو التقرير في ملف الصحراء غير متوازن لا يصب نهائيا في صالح المغرب خاصة وأنه يبدو قد تجنب الإشادة بالحكم الذاتي.

ونظرا للشراكة المتقدمة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وتقديم الأخير مساعدات لإصلاح القضاء واحترام حقوق الإنسان، يصدر الأوروبيون تقييما سنويا للعلاقات الثنائية والوضع السياسي والحقوقي في المغرب.

وبهذا، فقد حضرت ملفات حقوق الإنسان مثل التوتر القائم حاليا بين الدولة والقضاة وإجراءاتها كذلك في التضييق على الحريات.

وهذا التقييم ينعكس سلبا على نوعية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، ويزيد من قوة الدول الأوروبية التي تطرح مسالة حقوق الإنسان في ملف الصحراء والموارد الطبيعية.

http://badil.info/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D9%80-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A/#

عبد الكريم برشيد يترأس لجنة تحكيم الدورة الثالثة للمهرجان الوطني للمسرح الحساني بأكادير

ينظم محترف وفاء أكادير للمسرح، الدورة الثالثة للمهرجان الوطني للمسرح الحساني، ما بين17 و19 دجنبر 2015 بمدينة أكادير، بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمكتب الشريف للفوسفاط ووكالة تنمية الجنوب، وبدعم من ولاية جهة سوس ماسة وبلدية أكادير ومركز الدراسات الصحراوية والمديرية الجهوية للثقافة بأكادير وجمعية سوس ماسة للتنمية الثقافية.

وتسعى الدورة الثالثة للمهرجان حسب بلاغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى النهوض بالفن المسرحي الحساني من خلال تثمين الثقافة الحسانية والمساهمة في إشعاعها وطنيا، باعتبارها مكونا من مكونات الثقافة الوطنية والهوية المغربية المتعددة الروافد، وذلك انطلاقا مما يوفره المسرح من إمكانيات تسمح ببلورة رؤى فنية، تقرب المتلقي من مظاهر وتجليات هذه الثقافة.

ويهدف المهرجان كذلك إلى المساهمة في تطوير الممارسة المسرحية الاحترافية بالجهات الجنوبية وإبراز الكفاءات المسرحية الحسانية، والتعريف بها وطنيا وتقوية جسور التواصل بين الفرق والفنانين المسرحيين بالأقاليم الجنوبية وباقي الفنانين من مختلف جهات المملكة، ودعم التعابير الحسانية في الإنتاجات الفنية الوطنية، علاوة على تشجيع وتحفيز الإبداعات المسرحية ومنح المواهب الشابة فرص التألق في المسرح الحساني.

ويتضمن برنامج العروض المسرحية التي ستفتتح بمسرحية ''عرس الدم'' لفرقة طروبادور للمسرح آسا، عرض ''جميلي''، لفرقة أولاد البلاد للفن بوجدور، و ''العاصفة والكمان''، لشباب وإبداع للثقافة والفن العيون، و''كدور الذهب''، لفرقة أدوار المسرح كلميم، و''الصعلوك''، لفرقة أنفاس الداخلة، و''بيل والبصمة''، لفرقة الحبشي السمارة و''مازلنا حيين''، لفرقة بروفا العيون. كما سيشهد المهرجان تنظيم لقاءات وموائد مستديرة وورشات تكوينية وأمسيات موسيقية وشعرية وأنشطة ثقافية أخرى.

وستستضيف الدورة الثالثة للمهرجان، التي سيترأس لجنة تحكيمها الكاتب والمسرحي الأستاذ عبد الكريم برشيد، مجموعة من الفنانين المغاربة أمثال مريم الزعيمي، وأمين الناجي، وطارق البخاري، ومحمد خيي والشاعر الحساني محمد السويح والشاعر اليزيد السالك، بالإضافة إلى فرق مسرحية من مدن آسا والعيون والداخلة وكلميم والسمارة وبوجدور.

http://www.anbaelyoum.com/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%83%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88/

لشكر خاف يتواجه مع الفيزازي في مناظرة حول المساواة في الإرث

رفض إدريس لشگر الكاتب الأول لحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الحضور لمناظرة التي كانت ستجمعه اليوم الثلاثاء بطنجة بالشيخ محمد الفيزازي .

واعتذر لش إدريس لشكر لطلبة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة عن الحضور للمناظرة التي كان يتوقع أن تجمعه اليوم الثلاثاء بالشيخ الفيزازي حول موضوع المساواة في الإرث، في وقت رحب فيه الفيزازي بالفكرة ،معتبرا أنها ستكون « مناظرة ساخنة، وأن هذه البادرة أسلوب من أساليب الدعوة الإسلامية. ».

وكان طلبة كلية طنجة يعتزمون فتح باب التناظر أمام الكاتب الأول إدريس لشگر والشيخ الفيزازي بسبب إختلاف الأفكار والتوجهات بين الطرفين، خصوصا، وأن مسألة المساواة في الإرث لازالت تثير المزيد من الجدل حولها منذ أن طرح إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصيات تتضمن الدعوة إلى إعادة النظر في قواعد الإرث بما يتيح المساواة بين الجنسين.

http://www.seekpress.com/article-82602.htm

عائلة مغربية تطالب الرميد وبنكيران واليزمي بالكشف عن حقيقة المصير المجهول لوالدها

وجهت عائلة مغربية، هي عائلة "البعقيلي"، بالرباط، رسالة إلى كل من رئيس الحكومة المغربية، عبد الاله بنكيران، ووزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، ورئيس "المجلس الووطني لحقوق الإنسان" (رسمي)، ادريس اليزمي، تطالبهم فيها بـ"الكشف عن المصير المجهول لأبيها محمد بن الطاهر البعقيلي"، الذي تعرض للإعتقال خلال أحداث مارس 1973، قبل تبرئته، بحكم استئنافي بالبيضاء، عام 1979.

وطالبت العائلة المغربية، في رسالتها، يتوفر "لكم"، على نسخة منها، السلطات الرسمية بالبلاد، بـ"إيجاد حلول استعجالية لمشاكلهم الاجتماعية والادارية العالقة بسبب المصير المجهول لوالدهم..".

وأوضحت العائلة في رسالتها، ان والدها، عقب تبرئته من لدن إستئنافية الدار البيضاء، عام 1979، على خلفية ما عرف حينئذ بـ"مجموعة بلمختار"، تعرض من جديد لما قالت عنه العائلة في رسالتها إلى "إختطاف قسري"، بإقرار "هيئة الإنصاف والمصالحة"، بملفه، وأصدرت بخصوص قضيته مقررا تحكيميا تحت رقم: 16096، دون أن تتمكن العائلة، من معرفة حقيقة ما جرى لوالدها.

وتحدثت العائلة، في معرض رسالتها، عن "عدم تسلمها لشهادة وفاة والدها"، لحدود اليوم، على الرغم من إقرار رسمي من قبل الهيئة، بوفاته. الأمر الذي عقد –حسب الرسالة– الكثير من المسائل الاجتماعية للعائلة، مع عدم توصلها بأي تقرير رسمي يوضح ملابسات «فرضية الوفاة» التي جاءت في المقرر التحكيمي الصادر عن هيئة الإنصاف والمصالحة. الصادر بتاريخ 17 يوليوز2007.

محمد بن الطاهر البعقيلي رب الأسرة المطالب بكشف مصيره المجهول – لكم

وانتقدت العائلة إقدام "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، على حذف إسم والدها، من لائحة 66 المتعلقة بـ"مجهولي المصير دون إخبار الأسرة بذلك وتوضيح الأسباب".

وتطالب العائلة، بـ"معرفة الحقيقة كاملة عن وضعية والدهم المغيب قسرا". مشيرة إلى ان الحقيقة الوحيدة التي تعرفها حتى الآن، هي أن الوالد، "مازال مصيره مجهولا".

وشددت على ان "عدم الكشف عن حقيقة ما جرى لهم سيضاعف لا محالة من المعاناة لتنتقل إلى أبنائهم (أحفاد الضحية) ، وهو ما سيزيد من عذابهم في المستقبل..."، تورد العائلة في رسالتها.

http://lakome2.com/politique/droit-humain/8914.html

الحنوشي : مشروع هيئة المناصفة يخاطب الذكور فقط

انتقد عبد الرزاق الحنوشي، مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز الذي صادقت عليه الحكومة في مارس الماضي، ولقي انتقادات واسعة من طرف الحركة النسائية.

وقال الحنوشي، خلال لقاء دراسي نظمته فرق الأغلبية بمجلس النواب اليوم الثلاثاء حول هذا الموضوع، إن المجلس سيقدم رأيه بخصوص هيئة المناصفة في الأيام المقبلة، ووصف المشروع الحالي بكونه كتب كتابة ذكورية بامتياز، وهو أول انتقاد صادر عن هيئة رسمية لبسيمة الحقاوي الوزيرة الوصية.

وأضاف الحنوشي، بحضور برلمانيين وحقوقيين، أن النص لا يشتمل على أي مجهود لمحاولة تكييفه مع خصوصيته، حيث قال إن صيغته تخاطب الذكور ولا تهم بالنساء، ودعا في هذا الصدد إلى ضرورة أن تكون للمؤسسة شبه قضائية، وشدد على أهمية تدقيق التعريفات وتضمينها تدابير حمائية.

وأوضح الحنوشي أن الهيئة تستلزم منطق الخبرة والكفاءة والبروفايلات المتفرغة وليس وفق منطق التمثيلية، ومضى يقول: "لا يمكن تصور هيئة للحماية بحضور الحكومة، حتى إذا حضرت يجب أن يكون لها دور استشاري، وإلا ستصبح الهيئة خصماً وحكماً".

كما تلقت بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمرأة، التي غابت عن اللقاء بسبب التزامها مع هيأة مدنية صباح اليوم، عدداً من الانتقادات من الجمعيات الحقوقية النسائية الحاضرة في هذا اللقاء، حيث قالت سميرة بيكردن رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب إن مشروع قانون هيئة المناصفة الذي صادقت عليه الحكومة لا يتوفر على صلاحيات حمائية وشبه قضائية.

وأضافت بيكردن أن مشروع هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز عوم الهيئة وأفرغها من اختصاصاتها، مشددة على ضرورة جعل الهيئة قوية ذات سلطة وتتمتع بصلاحيات حمائية وشبه قضائية تمكنها من تلقي الشكايات.

في حين أشارت سعيدة الإدريسي المنسقة الوطنية لشبكة أناروز، إن المسودة الأولى للمشروع التي منحت للجنة البندقية لا علاقة لها بالمشروع الذي صادقت عليه الحكومة، لكون اختصاصات فضفاضة، إضافة إلى ما وصفته بـ"إشكالية الاستقلالية والتمثيلية".

http://www.medias24.com/ar/SOCIETE/6259.html

الحموشي لا يرحم :27 شرطيا أمام القضاء بسبب التعذيب و10 عاقبهم عبد اللطيف الحموشي

أكد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية الشرقي الضريس، أمس الاثنين بمراكش، أن المديرية العامة للأمن الوطني اتخذت خلال السنة الجارية إجراءات تأديبية في حق 10 من موظفيها تراوحت ما بين عقوبة الإنذار والتوبيخ والإعفاء من المسؤولية أو تدريب تقويمي على خلفية شكايات تتعلق باللجوء إلى العنف.

وأضاف في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لأشغال الورشة الإقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب، المنظمة على مدى يومين بشراكة بين المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب ومركز البحث الشهير (ويلتون بارك) ، أن 27 حالة معروضة حاليا على القضاء، منها قضية رجال الأمن بالدار البيضاء الذين تم توقيفهم عن العمل في انتظار صدور الحكم النهائي، وذلك على خلفية متابعتهم من أجل تعريض شخص موضوع رهن تدابير الحراسة النظرية للتعذيب

وأشار الضريس إلى أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل وزارة الداخلية والمصالح التابعة لها طالت إجراءات تأديبية همت أربعة عناصر من القوات المساعدة و 21 حالة معروضة على القضاء، مبرزا أنه بخصوص رجال السلطة فقد اتخذت إجراءات تأديبية في حق 4 منهم ، بينما أحيلت ملفات 112 منهم على القضاء خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 . وبالنسبة لأعوان السلطة، فقد تمت المتابعة القضائية ل 151 عنصرا بتهم استعمال العنف والسب والشتم والهجوم على مسكن الغير.

وأكد الوزير أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل المصالح التابعة لوزارة الداخلية تهدف إلى وضع مفهوم أمني يرتكز على الحفاظ على الأمن وحماية حقوق الإنسان باعتبارهما مكونين لا ينفصلان عن السياسات والأهداف الأمنية المجتمعية للأجهزة الأمنية، وذلك لأجل تحسين إنتاج علاقات جديدة بين السلطة والمواطنين تتلاءم مع احترام حقوق الإنسان، مع الربط بين المسؤولية في حفظ النظام العام وتحقيق الأمن.

وأشار إلى أنه في إطار الحكامة الأمنية، تعمل الوزارة على رفع مستوى مواردها البشرية وتطوير وتحديث بنياتها. كما تعمل على تحقيق مجموعة من المشاريع تدخل في مجال مناهضة العنف وسوء المعاملة، من خلال اتباع سياسة التكوين والتحسيس والتواصل المدعم للوقاية منه لفائدة موظفيها المكلفين بإعمال القانون، مضيفا أنه تم خلال السنة الماضية **وفي إطار اتفاقية الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان تفعيل برنامج تكويني هم في المرحلة الأولى** أطر المعهد الملكي للشرطة والمسؤولين الأمنيين بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة استفاد منه ما يزيد عن 600 عنصر من عناصر الأمن بمختلف رتبهم، وتفعيل مدونة للسلوك بالنسبة لعناصر القوة العمومية لتعزيز الحماية والوقاية من سوء المعاملة في جميع حالات التفاعل والتعامل مع المواطنين.

وأكد الشرقي الضريس أن بعض حقوق الإنسان، كحظر التعذيب، تعتبر حقوقا مطلقة لا يمكن تبريرها على أي أساس، وأن سجل أي دولة في العالم لا يخلو في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة ومناهضة التعذيب بصفة خاصة من العيوب، مبرزا أن كل بلد يجب أن يضع سياسته في مجال حقوق الإنسان على ضوء ظروفه السياسية والثقافية والتاريخية والقانونية المحددة، وأنه لا يوجد نهج وحيد لتعامل البلدان مع المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان

وأشار الوزير إلى أن المملكة المغربية المنخرطة في القيم الإنسانية العالمية للحرية والسلم، ووعيا منها بمسؤولياتها في المساهمة في الحفاظ على الأمن سواء على الصعيد الجهوي أو الدولي، متشبثة بانخراطها التام في هذه المنظومة وحريصة على أداء دورها في دعمها وتفعيل آلياتها، عبر تطبيق التزاماتها الدولية بكثير من الحزم والصرامة.

كما أكد أن تنظيم هذا الملتقى دليل راسخ على انفتاح المغرب على القيم الإنسانية وعزمه على مواصلة نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوطيد دينامية الإصلاحات والأوراش التي تم إطلاقها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ، والتي مكنت المغرب من تأهيل المنظومة المؤسساتية الكفيلة بتعزيز وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان.

وسيتم خلال هذه الورشة مناقشة التجارب والممارسات الفضلى في مجال الوقاية من التعذيب في مراكز الشرطة من قبل مسؤولي عدد من بلدان الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا (منطقة مينا)، وخبراء دوليين ومنظمات غير حكومية، من بينها جمعية الوقاية من التعذيب، الشريكة للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب.

ومن شأن هذا الحدث، المنظم بمبادرة من البعثة الدائمة للمملكة بجنيف، إبراز الخيارات التي اتخذها المغرب من أجل النهوض بحماية حقوق الإنسان وخاصة انخراطه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لفائدة الوقاية من التعذيب. كما يشكل لقاء مراكش اعترافا دوليا بانخراط المغرب وجهوده في هذا المجال.

وقد تم إطلاق المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب بجنيف في مارس 2014 من قبل مجموعة عبر إقليمية تضم المغرب، والدانمارك، والشيلي، وأندونيسيا وغانا.

وتهدف هذه المبادرة إلى تعبئة الجهود من أجل التوصل، في أفق 2024 ، إلى المصادقة العالمية على الاتفاقية الدولية ضد التعذيب وباقي العقوبات والمعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وتروم هذه المبادرة الحكومية أيضا تشجيع تفعيل مقتضيات هذه الآلية القانونية الدولية من خلال النهوض الدولي والإقليمي وتعزيز القدرات في هذا المجال.

ويندرج انعقاد هذا اللقاء في إطار الأحداث من مستوى عال للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب بجنيف ونيويورك والاجتماعات الإقليمية المنظمة في آسيا (أندونيسيا)، وأوروبا (بولونيا)، وأمريكا الجنوبية (كوستاريكا).

ندوة دولية حول الهجرة

تخليدا لليوم العالمي للمهاجرين 18 دجنبر 2015 تنظم المنظمة الديمقراطية للشغل والمنظمة الديمقراطية للعمال المهاجرين بالمغرب ومركز الشروق للديمقراطية والاعلام وحقوق الانسان ندوة دولية تحت شعار:

من أجل سياسات أكثر إنسانية للهجرة

وبتعاون مع :

* الوزارة المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

* المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان

*** المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

*مجلس الجالية المغربية بالخارج

و يشارك في اعمال الندوة الدولية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للهجرة ومنظمة العمل الدولية بالإضافة الى منظمات وجمعيات افريقية ووطنية محلية تشتغل على قضايا الهجرة والمهاجرين

* ائتلاف جالية جنوب الصحراء بالمغرب

*جمعية دعم وادماج المهاجرين بالمغرب

*مجلس المهاجرون جنوب الصحراء بالمغرب

كاديم

وذلك يوم الجمعة 18 دجنبر 2015 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا بقاعة الندوات بمقر الجهة بالرباط،

http://iena-news.com/index.php/%D8%B5%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1/4191-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9.html

حصيلة 2015 سياسيا .. المغرب يودع سنة انتخابية بامتياز

بعد أيام قليلة يودع المغاربة سنة 2015، التي يجمع المتتبعون على أنها كانت سنة انتخابية بامتياز، حيث شهدت تنظيم مسلسل انتخابي طويل وشاق انطلق شهر يونيو ولم يسدل الستار عنه إلا بحلول شهر أكتوبر الأخير.

فقد كانت سنة 2015 بالفعل سنة انتخابية انطلقت في شهر يونيو بانتخابات ممثلي المأجورين واللجان الثنائية، مرورا بانتخابات الغرف المهنية في شهر غشت 2015، فانتخابات المجالس الجماعية والجهوية في رابع شتنبر، ثم انتخابات مجالس العمالات والأقاليم في الشهر ذاته ليسدل الستار على هذا المسلسل الانتخابي، الذي يعد الأول في ظل دستور 2011، خلال شهر أكتوبر، بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين في تركيبته الجديدة التي حددتها الوثيقة الدستورية وبعدد أعضاء يصل إلى 120 عضوا بدلا من 270 عضوا كما كان ينص على ذلك دستور 1996.

وبغض النظر عن القراءة المرتبطة بالأرقام وبحصة كل حزب سياسي من المقاعد، فإن الاستحقاقات الجماعية والجهوية شكلت محطة رئيسية، سواء على صعيد تكريس الخيار الديمقراطي الذي يتبناه المغرب في ظل تنزيل الجهوية المتقدمة، أو من خلال توفير ضمانات الشفافية والنزاهة، أو على صعيد المؤشرات الأخرى المتعلقة بتزايد نسبة مشاركة الشباب والنساء، وبالتالي تجسيد النموذج المغربي الذي يتميز بالإصلاح في إطار الاستقرار في سياق إقليمي ميزته الأساسية تنامي الاضطرابات وتشابك الصراعات.

والواقع أن الانتخابات الجماعية والجهوية اكتست، برأي جميع الفاعلين السياسيين والمحللين الذين كانت وكالة المغرب العربي للأنباء استطلعت وقتها آراءهم، طابعا حاسما من أجل تكريس الديمقراطية المحلية والجهوية المتقدمة، وهو ما تم التحضير له بإقرار إصلاحات تشريعية تمثلت في المصادقة على عدد من القوانين التنظيمية المرتبطة بالأحزاب وبالجماعات المحلية وبالجهات، والتي ساهمت، بشكل كبير، في توفير ضمانات الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص.

إن الاستحقاق الانتخابي المحلي والجهوي، الذي تميز بنسبة مشاركة مهمة بلغت 53,67 مما يمكن اعتباره اهتماما فعليا للمواطنين والمواطنات بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، جرى في سياق جديد اتسم، بالخصوص، بتوسيع صلاحيات مجلس المستشارين وفق دستور 2011، إذ عزز المشرع صلاحيات المجلس في مجال التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية التي تحتل مكانة خاصة في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز مكانة المغرب داخل البرلمانات الأجنبية والمنظمات الدولية مما يمكنه من الدفاع بقوة عن مصالح المملكة ، لاسيما قضية الوحدة الترابية.

كما أن الإصلاحات التي سبقت هذه الاستحقاقات مكنت من توسيع صلاحيات مجالس الجهات التي أصبح عددها 12 بدل 16 وأصبح انتخابها يتم مباشرة من المواطنين على عكس ما كان يجري سابقا من انتخابها من طرف أعضاء المجالس البلدية أو ممن يوصفون بالناخبين الكبار.

وارتباطا بضمانات الشفافية والنزاهة فقد أكد الملاحظون المحليون والأجانب على أن الانتخابات الجماعية والجهوية لرابع شتنبر جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، وأن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع" كما أكد على ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره حول ملاحظة الانتخابات.

ومن ضمن المؤشرات التي يتعين استخلاصها من الانتخابات الجماعية والمحلية حصول العنصر النسوي على ما مجموعه 6673 مقعدا في الانتخابات الجماعية، أي ضعف العدد المسجل خلال الاقتراع الجماعي لسنة 2009، وهي رسالة واضحة تؤكد أن الشأن السياسي لم يعد حكرا على الذكور فقط.

كما تميزت الانتخابات الجماعية والجهوية بحضور متميز لفئة الشباب التي عبرت عن رغبة أكيدة في ولوج مواقع القرار على المستوى المحلي حيث بلغت نسبة المترشحين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة حوالي 30 في المائة، إلى جانب تسجيل نسبة كبيرة على مستوى عدد المترشحين الجدد الذين لم يسبق لهم الترشح لأي استحقاق انتخابي، والتي بلغت 72 في المائة.

وأفرزت النتائج المسجلة على مستوى الانتخابات الجماعية وجود 15 ألف و28 منتخبا جماعيا جديدا، أي ما يعادل تقريبا نصف العدد الإجمالي للمنتخبين وذلك حسب معطيات لوزارة الداخلية.

أما على مستوى الانتخابات الجهوية، فقد سجل وجود 242 منتخبا جهويا جديدا، أي ما يعادل تقريبا ثلث العدد الإجمالي للمنتخبين حسب نفس المعطيات.

ولم تكن نسبة المشاركة المرتفعة في الانتخابات الجماعية والجهوية ل Ü4شتنبر الجاري المسجلة على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة مجرد رقم يقيس فقط مدى تجاوب الناخبين مع الحملات الداعية للمشاركة، بل شكلت رسالة واضحة فسرها المتتبعون والمحللون، في تصريحات لوكالة المغرب العربي للأنباء، بكونها "استفتاء تأكيديا" لخيار الجهوية الموسعة والمسار الإصلاحي الذي انخرط فيه المغرب.

وبالنسبة للمناطق الجنوبية فليس من باب الصدف أن تصل نسبة المشاركة إلى حوالي 80 في المائة في بعض هذه المناطق (إقليم أوسرد 79,53 في المائة)، ذلك أن التفاعل مع نداء الواجب الوطني، وبهذا الشكل المكثف، يؤكد إصرار الغالبية المطلقة من ساكنة هذه المناطق على التموقع، كما هو الشأن في كل مناسبة وطنية، ضمن المتشبثين بخيار الوحدة الوطنية وبالمسار الإصلاحي الذي يعرفه المغرب منذ أزيد من عقد من الزمن.

غير أن الانتخابات المحلية والجهوية لم تخل، ككل عملية انتخابية، من بعض السلبيات والتي أجملها ملاحظو المجلس الوطني لحقوق الإنسان في استمرار استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية وتصاعد العنف اللفظي في خطابات الأحزاب وصعوبة مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة مشاركة كاملة في الانتخابات، خاصة بسبب غياب الولوجيات بمكاتب التصويت وعدم تكييف الدعامات التواصلية مع حاجياتهم.

خلاصة القول إن المغرب طوى سنة انتخابية أفرزت معطيات ونتائج من شأنها أن تخلخل مستقبلا بنية التحالفات القائمة حاليا أخذا بعين الاعتبار الاختيارات التي تبناها كل حزب خلال انتخابات رئاسة مجلس المستشارين وما تلا ذلك من قرارات حزبية أبرزها خيار المساندة النقدية الذي تبناه حزب الاستقلال ، وذلك في انتظار أن تنجلي الأمور أكثر في الشوط الثاني من هذا المسلسل الانتخابي، بإجراء في الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها صيف السنة المقبلة.

http://bayanemarrakech.com/%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-2015-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%88%D8%AF%D8%B9-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A/

Rencontre

Plusieurs acteurs associatifs ont appelé récemment, à Guelmim, à intensifier les efforts pour permettre aux personnes handicapées de participer à la vie publique.

Intervenant lors d'une table ronde axée sur "La participation des personnes handicapées à la vie publique », organisée par l'union des associations œuvrant dans le domaine du handicap dans la région Guelmim-Oued Noun, la **commission régionale des droits de l'Homme à Tan Tan-Guelmim** et des acteurs associatifs ont appelé les responsables et les élus à garantir le droit des personnes handicapées à accéder aux services sociaux, économiques et à bénéficier des droits garantis par les Chartes nationales et internationales.

Le président du réseau local d'association œuvrant dans le domaine du handicap à la ville de Guelmim, Al Boudali Gharnit, a estimé nécessaire d'activer les dispositions de la loi 10-03 visant à permettre aux personnes handicapées de bénéficier de tous leurs droits économiques, politiques, sociaux, et de participer activement à la vie publique.

Suite à des plaintes de recours à la violence adressées à la DGSN

Mesures disciplinaires à l'encontre de 10 fonctionnaires en 2015

17836/14

La Direction générale de la sûreté nationale (DGSN) a pris en 2015 des mesures disciplinaires (avertissement, blâme, exclusion définitive du service, entre autres) à l'encontre de 10 de ses fonctionnaires suite à des plaintes d'usage de la violence, a indiqué, lundi à Marrakech, le ministre délégué auprès du ministre de l'Intérieur, M. Cherki Drais.

Intervenant à la séance d'ouverture des travaux d'un atelier régional sur la mise en œuvre de la convention contre la torture, organisé durant deux jours par l'Initiative internationale pour la lutte contre la torture (CTI) et le prestigieux think tank britannique Wilton Park, M. Drais a fait savoir que 27 cas sont actuellement entre les mains de la justice, dont le dossier des agents de police exerçant à Casablanca exclus de leurs fonctions, jusqu'à ce que jugement soit rendu, suite à leur poursuite pour avoir brutalisé un individu lors de sa garde à vue.

Les mesures disciplinaires prises ont concerné également 4 éléments des forces auxiliaires et 21 autres cas déférés devant la justice, a-t-il affirmé, relevant que d'autres mesures disciplinaires ont été prises à l'encontre de 04, alors que les dossiers de 112 ont été traduits devant la justice entre 2012 et 2015, tandis que 151 auxiliaires d'autorité ont été déférés devant la justice pour usage de la violence, de la violence verbale, et pour intrusion illégale dans les demeures d'autrui.

Le responsable a souligné que ces mesures disciplinaires visent à instaurer un concept sécuritaire basé sur la protection de la sécurité et des droits de l'Homme qui sont des concepts inséparables des politiques et des objectifs sociaux des organes sécuritaires, le but étant d'établir de nouvelles relations entre l'autorité et les citoyens, en adaptation avec le respect des droits de l'Homme.

Dans le cadre de la gouvernance sécuritaire, a ajouté le ministre, le ministère œuvre à hisser le niveau de ses ressources humaines, le développement et la modernisation de ses structures, de même qu'il œuvre à la réalisation de plusieurs projets entrant dans le cadre de la prévention contre la torture et la violence à travers l'adoption d'une politique de formation, de sensibilisation et de communication au profit de ses fonctionnaires.

Dans ce cadre, il a fait savoir que l'année dernière, dans le cadre d'un accord de partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), il a été procédé à la mise en œuvre d'un programme de formation ciblant les cadres de l'Institut royal de police et les responsables sécuritaires dans trois régions du Royaume, ajoutant que ce programme a bénéficié à plus de 600 agents de sécurité.

M. Drais a relevé que certains droits de l'homme comme la prévention de la torture sont des droits absolus qu'on ne peut justifier, et aucun pays du monde ne prétend parvenir à la perfection dans le domaine des droits de l'homme et la prévention contre la torture en particulier.

Chaque pays a le droit d'établir sa politique dans le domaine des droits de l'Homme selon ses spécificités politiques, culturelles, historiques et il n'existe pas de modes standards pour les pays pour traiter les problèmes des droits de l'Homme, a-t-il ajouté.

Le ministre délégué a réitéré à cet égard l'engagement du Maroc et son adhésion totale dans le système des droits de l'Homme et sa volonté de jouer son rôle dans le renforcement et la mise en œuvre de ses mécanismes à travers l'application de ses engagements de façon rigoureuse et stricte.

L'organisation de cette rencontre constitue une preuve concrète de l'ouverture du Royaume sur les valeurs humaines universelles et sa volonté de poursuivre la diffusion de la culture des droits de l'Homme et la consolidation du dynamisme des réformes et des chantiers initiés, sous la conduite éclairée de SM le Roi Mohammed VI, a-t-il dit. Organisé les 14 et 15 décembre, cet évènement sur la prévention de la torture entre dans le cadre de l'initiative internationale pour la lutte contre la torture (CTI).

L'initiative internationale CTI a été lancée à Genève en mars 2014 par un groupe transrégional composé du Maroc, du Danemark, du Chili, de l'Indonésie et du Ghana. Elle vise à mobiliser les efforts pour parvenir, à l'horizon de 2024, à la ratification universelle de la Convention internationale contre la torture et autres peines ou traitements cruels inhumains ou dégradants.

Cette initiative intergouvernementale vise également à promouvoir la mise en œuvre des dispositions de cet instrument international, à travers l'encouragement de la coopération internationale et régionale et le renforcement des capacités dans ce domaine.

Déclaration finale de la 13ème session du Conseil d'Association UE -Maroc

Le partenariat avec le Royaume considéré fondamental

Les vingt-huit Etats membres de l'Union européenne ont réitéré, lundi à Bruxelles, leur détermination à s'engager sur le long terme avec le Maroc, soulignant que le partenariat avec le Royaume a une 'valeur fondamentale" pour l'UE.

17836/13

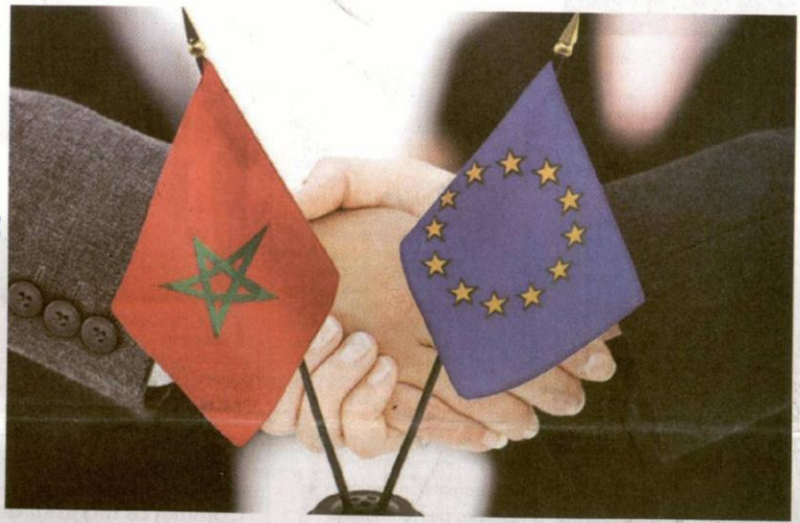

L'Union Européenne (UE) a, par ailleurs, réitéré, lundi, sa position en faveur d'une une 'solution politique juste, durable et mutuellement acceptable" au conflit du Sahara et salué les 'progrès importants" enregistrés dans le processus de réformes démocratiques au Maroc, ainsi que les efforts engagés par le Maroc dans le domaine du respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales et en matière de prévention de la radicalisation et de l'extrémisme violent". Le Maroc joue un rôle précurseur en Afrique en matière de lutte contre les changements climatiques, a, d'autre part, souligné l'Union européenne.

'Le partenariat avec le Maroc a une valeur fondamentale pour l'UE, qui est déterminée à s'engager sur le long terme et à appuyer le choix stratégique du Maroc d'ancrer ses réformes et sa modernisation à l'UE", soulignent les Etats membres de l'UE dans la déclaration finale sanctionnant le 13-ème Conseil d'association UE-Maroc. L'UE a indiqué que la révision de la politique européenne de voisinage (PEV), dans laquelle le Maroc a eu une participation active, est l'occasion de donner un nouvel élan à ce partenariat. Se félicitant de la participation positive et constructive du Maroc à l'exercice de consultation préalable à l'adoption de la nouvelle politique européenne de voisinage, l'Union européenne a noté que la révision de la PEV établit le cadre propice pour renforcer la coopération Maroc-UE à tous les niveaux.

>> Page 3

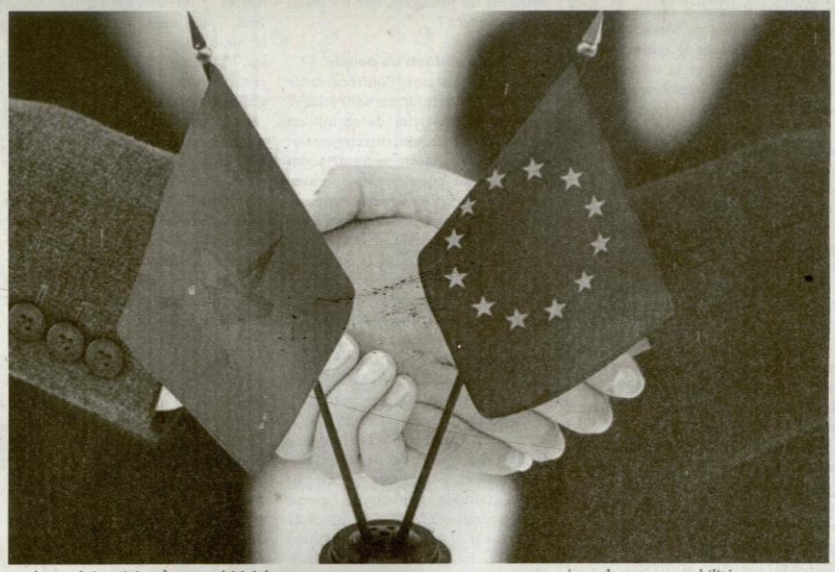

»»» L'UE a proposé à cet effet d'entamer avec le Maroc en 2016 des consultations approfondies sur la nature et l'orientation futures du partenariat et sa transposition en termes d'assistance. Celles-ci devront, selon elle, être conduites dans 'une optique d'appropriation renforcée des deux parties des intérêts partagés et communément définis. Le Maroc et l'UE entretiennent des relations de longue date, approfondies et diversifiées et qui se sont développées à la fois à la faveur de l'intégration européenne et du processus de modernisation institutionnelle, démocratique et économique du Maroc.

L'Union Européenne, qui 'rappelle son attachement au règlement du conflit du Sahara", 'soutient pleinement" les efforts des Nations Unies pour aider les parties à parvenir à une 'solution politique juste, durable et mutuellement acceptable", lit-on également dans la Déclaration finale adoptée à l'issue de la treizième session du Conseil d'association UE-Maroc.

L'UE exprime le vœu que les efforts en direction d'une meilleure intégration maghrébine contribueront à des avancées dans ce domaine, ajoutant qu'elle demeure attachée à l'intégration maghrébine et 'reste à la disposition des partenaires maghrébins pour encourager ce processus".

L'UE salue les « progrès importants » du processus de réformes démocratiques au Maroc

Dans sa déclaration finale sanctionnant les travaux de la 13ème session du conseil d'association, l'UE a souligné que des progrès importants ont été enregistrés dans la mise en œuvre de la Constitution et le processus de réforme démocratique avec notamment l'adoption des lois organiques sur la régionalisation avancée. Les Vingt-huit Etats membres se sont dits prêts à appuyer le Maroc dans les réformes de la gouvernance locale et à faciliter la mise en œuvre des réformes sociales et économiques, y compris au niveau local. Concernant la réforme de la justice, l'Union européenne a exprimé son soutien à ce processus, notamment à travers son assistance financière (programme d'appui budgétaire de 75 millions d'euros).

Elle a aussi relevé que la coopération technique et financière dynamique au cours de l'année 2015 a permis de concrétiser des avancées importantes dans différents secteurs-clés identifiés par le Plan d'Action pour la mise en œuvre du Statut Avancé. En octobre dernier, la Commission européenne avait adopté des paquets de mesures portant sur un total de 180,5 millions d'euros au titre des budgets 2015 et 2016 de l'Instrument européen de voisinage en vue d'appuyer la réforme du système pénitentiaire, la compétitivité et la croissance ainsi que la formation professionnelle.

Approfondissement de la coopération entre le Maroc et le Conseil de l'Europe

L'UE 'salue les efforts mis en place" par le Maroc en matière de respect des droits de l'Homme et des libertés fondamentales, notamment l'approbation par la Chambre des représentants de l'adhésion au premier Protocole facultatif se rapportant au Pacte international relatif aux droits civils et politiques et au Protocole facultatif à la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes", lit-on dans la Déclaration finale.

L'UE salue également le rapport du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) sur l'état de l'égalité et de la parité et 'encourage le Maroc à y apporter un suivi adéquat".

Elle se félicite, en outre, de l'approfondissement de la coopération entre le Maroc et le Conseil de l'Europe dans de nombreux domaines et encourage le Royaume à continuer de tirer profit pleinement des instruments du Conseil de l'Europe et de son cadre normatif (conventions), à renforcer la coopération parlementaire et le respect des obligations liées au Statut de partenaire pour la démocratie.

L'UE se félicite, par ailleurs, du 'rôle actif' que le Maroc joue au Conseil des droits de l'homme des Nations Unies et 'apprécie" le rôle important du Royaume quant au 'mécanisme d'examen périodique universel (EPU), tout en saluant son 'rôle positif" au débat sur l'intolérance religieuse ainsi que son appui au 'Plan d'Action de Rabat".

Premier pays d'Afrique du Nord à promouvoir une véritable politique d'immigration

L'Union Européenne (UE) a souligné que le Maroc est 'le premier pays d'Afrique du Nord à promouvoir une véritable politique d'immigration", tout en félicitant le Royaume pour la définition et la mise en place de la nouvelle stratégie nationale d'immigration et d'asile.

'L'UE félicite le Maroc pour la définition et la mise en place de la nouvelle stratégie nationale d'immigration et d'asile qui poursuit des objectifs clairs et prévoit des actions concrètes, notamment en matière d'intégration des migrants réguliers et de reconnaissance du statut de réfugié", souligne la Déclaration finale.

L'UE s'est également félicitée du 'rôle constructif" du Maroc dans le cadre du Processus de Rabat, ainsi que dans la préparation du Sommet de la Valette tenu les 12 et 13 novembre 2015.

Elle a aussi indiqué encourager le Maroc à finaliser son arsenal juridique en adoptant les projets de loi sur la lutte contre la traite, sur l'asile et sur l'immigration, tout en soulignant les 'défis qui restent à surmonter pour réussir cette politique".

L'UE a exprimé, à cet égard, sa disposition à 'soutenir cette politique de façon très substantielle", y compris au travers de son assistance sous ses différentes modalités (appui budgétaire, fonds fiduciaire), car, a-t-elle fait remarquer, le Maroc 'est le premier pays d'Afrique du Nord à promouvoir une véritable politique d'immigration".

Dans cette déclaration, l'Union Européenne a également relevé que le Maroc 'prend ses responsabilités comme pays d'accueil, et non plus seulement d'origine ou de transit".

Lutter plus efficacement contre les réseaux terroristes

L'UE estime, par ailleurs, qu'une coopération peut être développée avec le Maroc dans ce domaine, en particulier sur la question des combattants étrangers en Afrique du Nord et en Europe.

Dans le cadre des discussions au sein de l'UE pour des actions intégrées d'assistance technique en matière de sécurité et de développement, elle apprécie la coopération entre le Maroc et les pays de la région sahélo-saharienne et espère que cela va se développer afin de lutter plus efficacement contre les réseaux terroristes, indique la Déclaration.

L'Union européenne souligne que devant l'ampleur des risques liés au terrorisme et qui appellent une réponse internationale coordonnée, elle souhaite intensifier sa coopération avec le Maroc, comme avec d'autres partenaires clés de la région, à travers un dialogue politique spécifique, et l'identification de projets concrets permettant de lutter contre le terrorisme et ses causes profondes, notamment le phénomène des combattants terroristes étrangers et la radicalisation, dans le respect de l'état de droit et des libertés individuelles fondamentales.

L'UE fait état à cet effet d'une visite que le Secrétaire Général adjoint Pedro Serrano et du Coordinateur Anti-Terrorisme de l'UE, Gilles de Kerchove effectuera au Maroc au début de l'année 2016, afin d'identifier dans un premier temps des pistes possibles de coopération.

L'Union européenne a aussi félicité le

Maroc pour son rôle comme participant actif du Forum mondial de lutte contre le terrorisme (GCTF) et en tant que co-président avec les Pays-Bas du groupe de travail sur les combattants étrangers et également futur co-président du Forum Global CT au printemps 2016 avec les Pays Bas.

Dans cette Déclaration, l'UE considère que l'Afrique du Nord 'représente une zone prioritaire" dans la lutte contre le terrorisme.

Elle a, d'autre part, salué le progrès réalisé par le Maroc à travers la ratification de la convention du Conseil de l'Europe relative au blanchiment et au financement du terrorisme et la participation du Maroc dans des programmes régionaux de l'UE, ainsi qu'aux réunions régulières sur les combattants terroristes étrangers entre l'UE et les partenaires Méditerranéens, dont la troisième s'est tenue à Bagdad en octobre 2015.

'Suite à la visite de représentants d'Europol fin novembre à Rabat, nous nous félicitons de tout progrès quant à un possible accord entre le Maroc et Europol pour renforcer la coopération", ajoute la Déclaration.

L'Union Européenne s'est aussi félicitée du bon déroulement des négociations en vue de la signature d'un Accord cadre de participation aux opérations militaires et missions civiles de la Politique de Sécurité et de Défense Commune avec le Maroc, tout se réjouissant de la volonté du Royaume de rappeler son attachement au développement de cette politique, dans la continuité de sa participation substantielle à l'opération EUFOR Althéa en 2007.

L'Union dit souhaiter travailler 'de façon étroite avec le Maroc dans le domaine de la sécurité dans un contexte marqué par une instabilité grandissante dans la région, et pour faire front aux menaces sérieuses de l'extrémisme".

Rôle précurseur en Afrique en matière de lutte contre les changements climatiques

L'UE s'est dite, d'autre part, prête à soutenir les efforts du Royaume, l'invitant à soumettre des propositions en vue de bénéficier des possibilités existantes de soutien à la transformation vers une économie résiliente et à basse émissions de carbone.

La nouvelle Politique Européenne de Voisinage sera un instrument important en ce sens, indique l'UE.

L'Union européenne a aussi réaffirmé son soutien au Maroc en vue de la Conférence sur le climat COP22, qui se tiendra à Marrakech.

Les Vingt-huit ont également salué les progrès réalisés dans le domaine de la protection de l'environnement au Maroc, se félicitant de la coopération avec le Royaume dans ce domaine.

Au niveau énergétique, l'Union européenne a rappelé que la politique visant la sécurité, la soutenabilité et la compétitivité de l'offre d'énergie constitue un élément crucial du partenariat UE-Maroc.

Elle a salué la politique du Maroc dans ce domaine, qui fait l'objet d'un appui technique et financier important, notamment dans le développement des énergies renouvelables.

Le Maroc et l'UE entretiennent des relations de longue date, approfondies et diversifiées et qui se sont développées à la fois à la faveur de l'intégration européenne et du processus de modernisation institutionnelle, démocratique et économique du Maroc.

Renforcer et élargir la coopération avec le Royaume

L'Union européenne (UE) souhaite, dans le cadre de la révision de la politique européenne de voisinage, renforcer et élargir sa coopération avec le Maroc sur la base des valeurs communes, que sont la démocratie, l'Etat de droit et les libertés fondamentales, affirme, lundi, le Conseil de l'UE.

Dans un communiqué rendu public à l'issue de la treizième session du Conseil d'Association UE -Maroc qui s'est tenue à Bruxelles, le Conseil de l'UE indique que lors de cette session, les Vingt-huit ont 'confirmé leur engagement envers le partenariat avec le Maroc, qui joue un rôle clé au sein du voisinage sud".

Le communiqué précise que les deux parties ont engagé un dialogue 'ouvert" et 'constructif" au sujet de la décision récente du tribunal de l'UE sur l'accord agricole, rappelant que la réunion, ce lundi, des ministres des Affaires étrangères de l'Union a adopté la décision de faire appel de l'arrêt du tribunal.

Le Conseil d'Association a permis à l'UE de passer en revue les domaines d'intérêts communs importants dans lesquels elle coopère avec le Maroc, y compris la migration, la sécurité et la lutte contre le terrorisme, indique le communiqué.

Cette réunion a donné aussi l'occasion d'échanger, à haut niveau politique, sur les nombreuses questions régionales d'intérêt commun telles que l'intégration régionale, la Libye, la Syrie et le Sahel. Le Conseil d'Association a été co-présidé par la Haute Représentante pour la politique extérieure et de sécurité commune et Vice-présidente de la Commission européenne, Federica Mogherini et par le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Salaheddine Mezouar à la tête d'une délégation comprenant notamment de hauts cadres du ministère, l'ambassadeur du Maroc auprès de l'UE, Menouar Alem et l'ambassadeur du Royaume en Belgique et au Luxembourg, Samir Addahre. La Commission européenne était représentée par M. Johannes Hahn, Commissaire à la politique européenne de voisinage et des négociations de l'élargissement.

Rétrospective 2015: Le Conseil de sécurité consacre la prééminence du plan d'autonomie au Sahara, l'Algérie mise à l'index

-Par Fouad ARIF-

New York (Nations Unies) – L'année 2015 a vu la consécration par le Conseil de sécurité des Nations Unies de la prééminence du plan d'autonomie au Sahara, sous souveraineté marocaine, l'instance onusienne s'étant en même temps félicité des "efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement".

Dans sa résolution 2218 prorogeant d'une année jusqu'au 30 avril 2016 le mandat de la MINURSO, le Conseil a réaffirmé, de nouveau, la validité et la crédibilité de la proposition marocaine, présentée le 11 avril 2007 au Secrétaire général de l'ONU, et a loué les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

A juste titre, le Conseil de Sécurité "reconnaît et se félicite des mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune".

Cette nouvelle résolution, adoptée à l'unanimité des 15 membres du Conseil, ne contient aucune mention dotant la MINURSO d'un mandat d'observation des droits de l'Homme. A contrario, elle reconnaît ainsi de manière explicite les avancées du Royaume en matière des droits de l'Homme, reconnues au demeurant par la communauté internationale, à travers notamment le CNDH qui porte ainsi la marque de l'approche Royale visant à placer le Maroc dans le giron des grandes démocraties.

Le cadre national demeure, en effet, le contexte approprié pour la prise en charge des questions des droits de l'Homme, ce qui constitue le meilleur moyen pour barrer la route aux tentatives visant l'instrumentalisation, voire une théâtralisation pathétique des droits de l'Homme.

La tentative, qui cherchait à doter la MINURSO d'un mandat d'observation des droits de l'Homme, avait pour objectif de détourner l'attention de la communauté internationale des attitudes passéistes des ennemis de l'intégrité territoriale, qui appréhendent encore le monde sous le prisme de la guerre froide.

Mettant le régime algérien à l'index, l'Organe exécutif de l'ONU a réitéré avec insistance sa demande pour "l'enregistrement" des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et "invite à des efforts" à cet égard.

Il convient de noter que cette demande a été contenue pour la première fois, dans les "recommandations" du rapport sur le Sahara du Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, présenté début avril 2015 au Conseil de sécurité.

L'Algérie continue à s'opposer à cet enregistrement, en violation flagrante du droit international humanitaire, plus particulièrement la convention de 1951 de Genève, et son protocole de 66 sur l'enregistrement.

Rappelons, dans ce contexte, que l'Office anti-fraude (OLAF), organisme relevant de la commission de l'Union Européenne a dénoncé dans un rapport officiel, le détournement organisé en Algérie, depuis des

années, des aides humanitaires destinées aux Sahraouis des camps de Tindouf.

Une des raisons qui ont rendu ces détournements à l'échelle industrielle possibles est la "surestimation du nombre des réfugiés et donc des aides fournies", souligne l'office anti-fraude dans son rapport qui précise que "ni l'Algérie ni le front polisario n'ont accepté qu'un recensement des populations des camps soit organisé".

En réitérant son appui à une solution politique mutuellement acceptable au différend artificiel autour du Sahara marocain et son appel au compromis et au réalisme, le Conseil de sécurité envoie un "message" qu'il appartient aux dirigeants de l'Algérie de saisir.

Dans sa résolution, le Conseil demande aux parties et aux Etats voisins de coopérer "plus pleinement avec l'ONU et les uns avec les autres et de s'impliquer plus résolument pour mettre fin à l'impasse actuelle et avancer vers une solution politique".

Experts US et observateurs onusiens mettent en exergue, dans ce cadre, les mesures et initiatives engagées par le Royaume dans l'objectif de consolider les mécanismes des droits de l'Homme, relevant que le Conseil de sécurité a justement tenu à saluer ces efforts ainsi que l'ouverture et la coopération du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU.

Tout à l'opposé de la coopération et de l'interaction du Royaume avec les Procédures spéciales de l'Organisation onusienne, les camps de Tindouf, où les populations séquestrées contre leur gré sont privées des droits les plus élémentaires, sont toujours fermés aux visites des observateurs étrangers, déplore-t-on.

Il convient de préciser que l'adoption de cette résolution est intervenue trois mois après l'appel téléphonique entre Sa Majesté le Roi Mohammed VI et le Secrétaire général des Nations Unies, Ban Ki-moon, à l'initiative de ce dernier, appel qui a été l'occasion pour la voix onusienne la plus autorisée de conforter le Maroc dans sa bonne foi et sa position de principe quant au strict respect du mandat actuel de la MINURSO, dans le cadre rigoureux des paramètres de négociations tels que définis par le Conseil de sécurité.

En informant le Souverain qu'"il a pris dûment compte des commentaires et observations du Maroc" tout en donnant "des assurances fermes quant à la neutralité, l'objectivité et l'impartialité des responsables de l'ONU en charge de la conduite de la facilitation onusienne", M. Ban Ki-moon barre, par la même occasion, la voie aux manœuvres pernicieuses et aux velléités obstructionnistes visant à faire dérailler le processus de sa trajectoire légale.

Le Maroc, sous le leadership de Sa Majesté le Roi, n'a eu de cesse de mettre en garde la communauté internationale contre toute tentative malavisée ou de mauvaise foi visant à porter atteinte audit processus, au risque de compromettre le rôle et l'engagement même des Nations Unies dans la quête d'une solution politique et définitive à ce conflit qui hypothèque l'avenir de toute la région du Maghreb et met en péril la sécurité dans le Sahel.

Conforme à la légalité internationale, l'approche du Royaume porte en elle le souci constant du Souverain de veiller à la préservation des modalités actuelles de l'implication de l'ONU, mu par un haut sens de l'histoire et de la responsabilité, en droite ligne des équilibres et des impératifs géostratégiques qui commandent d'éviter les approches partiales et les options périlleuses qui sont de nature à plonger la région, dans son ensemble, dans des abîmes insondables, en faisant le lit aux groupes terroristes qui ont

infiltré à une large échelle les camps de Tindouf et dont la collusion avec le polisario n'est plus à démontrer.

C'est dans cette optique que la neutralité à toute épreuve de l'engagement onusien et la poursuite de la mission de la MINURSO dans "le respect strict de son mandat actuel" constituent un gage contre toute tentative d'instrumentalisation, une démarche qui porte aujourd'hui le sceau de l'engagement solennel du Secrétaire général des Nations Unies. En partenaire écouté et respecté dans le concert des nations, le Maroc propose le chemin de la modération en mettant sur la table un plan d'autonomie au Sahara, sous souveraineté marocaine, que les puissances mondiales et les résolutions pertinentes du Conseil de sécurité qualifient de sérieux, crédible et de réaliste.

Il appartient aujourd'hui aux autres parties de s'inscrire dans cette sagesse porteuse de promesses d'un avenir fait de prospérité et de bien-être partagés, auxquels aspirent les peuples de la région qui se trouvent en proie aux visées croisées des groupes terroristes inspirés de l'idéologie funeste d'Al-Qaida et de Daech.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/retrospective-2015-conseil-securite-consacre-preeminence-du-plan-dautonomie-au-sahara-lalgerie-mise-lindex/

الشرقي الضريس: الانصهار بين الحفاظ على الأمن وحقوق الإنسان من المهام التي تنجزها المملكة

قال الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية "الشرقي الضريس" يوم أمس الاثنين خلال أشغال الورشة الإقليمية حول تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب، والمنظمة بشراكة بين المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب ومركز البحث الشهير "ويلتون بارك"، بأن المدير العام الحالي للأمن الوطني "عبد اللطيف الحموشي" قد أصدر خلال السنة الحالية مجموعة من الإجراءات التأديبية في حق 10 موظفين، في محاولة لإظهار عمق الجهود المبذولة من طرف المملكة للتجانس ما بين حماية حقوق الانسان والحفاظ على الأمن المحلي.

كما أضاف نفس المصدر بأن العقوبات الصادرة في حق الموظفين المتجاوزين للقانون تتراوح ما بين عقوبة الإنذار، والتوبيخ، والإعفاء من المسؤولية، حيث أردف في حديثه معلومات بوجود 27 حالة تم عرضها حاليا على القضاء في انتظار صدور الحكم النهائي، كما أن الإجراءات التأديبية شملت 4 من عناصر القوات المساعدة، واتخذت إجراءات تأديبية في حق 4 من رجال السلطة، بينما تمت إحالة 112 ملفاً على القضاء في الفترة الممتدة ما بين 2012 إلى 2015.

ويضيف المصدر نفسه، بأن المتابعة القضائية طالت 151 عونا للسلطة، لضلوعهم في تهم تخص استعمال العنف، والسب والشتم، والهجوم على مساكن الغير.

كما أكد الضريس على أن وزارته تعمل جاهدة للرفع من مستوى الموارد البشرية، واللجوء إلى تطوير بنياتها التحتية، إضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمشاريع التي تهم التجانس ما بين السلطة والمواطن قصد تعميم الأمن والنهوض بالقطاع الأمني.

كما بين الوزير المنتدب بأنه خلال السنة الفارطة، تم تفعيل برنامج تكويني بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتأطير أطر المعهد الملكي للشرطة والمسؤولين الأمنيين بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة، حيث استفاد أزيد من 600 عنصر من مختلف المراتب من هذا المشروع.

http://www.naktube.com/14120.html

Suite à des plaintes de recours à la violence adressées à la DGSN : Mesures disciplinaires à l'encontre de 10 fonctionnaires en 2015

La Direction générale de la sûreté nationale (DGSN) a pris en 2015 des mesures disciplinaires (avertissement, blâme, exclusion définitive du service, entre autres) à l'encontre de 10 de ses fonctionnaires suite à des plaintes d'usage de la violence, a indiqué, lundi à Marrakech, le ministre délégué auprès du ministre de l'Intérieur, M. Cherki Drais.

Intervenant à la séance d'ouverture des travaux d'un atelier régional sur la mise en œuvre de la convention contre la torture, organisé durant deux jours par l'Initiative internationale pour la lutte contre la torture (CTI) et le prestigieux think tank britannique Wilton Park, M. Drais a fait savoir que 27 cas sont actuellement entre les mains de la justice, dont le dossier des agents de police exerçant à Casablanca exclus de leurs fonctions, jusqu'à ce que jugement soit rendu, suite à leur poursuite pour avoir brutalisé un individu lors de sa garde à vue.

Les mesures disciplinaires prises ont concerné également 4 éléments des forces auxiliaires et 21 autres cas déférés devant la justice, a-t-il affirmé, relevant que d'autres mesures disciplinaires ont été prises à l'encontre de 04, alors que les dossiers de 112 ont été traduits devant la justice entre 2012 et 2015, tandis que 151 auxiliaires d'autorité ont été déférés devant la justice pour usage de la violence, de la violence verbale, et pour intrusion illégale dans les demeures d'autrui.

Le responsable a souligné que ces mesures disciplinaires visent à instaurer un concept sécuritaire basé sur la protection de la sécurité et des droits de l'Homme qui sont des concepts inséparables des politiques et des objectifs sociaux des organes sécuritaires, le but étant d'établir de nouvelles relations entre l'autorité et les citoyens, en adaptation avec le respect des droits de l'Homme.

Dans le cadre de la gouvernance sécuritaire, a ajouté le ministre, le ministère œuvre à hisser le niveau de ses ressources humaines, le développement et la modernisation de ses structures, de même qu'il œuvre à la réalisation de plusieurs projets entrant dans le cadre de la prévention contre la torture et la violence à travers l'adoption d'une politique de formation, de sensibilisation et de communication au profit de ses fonctionnaires.

Dans ce cadre, il a fait savoir que l'année dernière, **dans le cadre d'un accord de partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), il a été procédé à la mise en œuvre d'un programme de formation ciblant les cadres de l'Institut royal de police et les responsables sécuritaires dans trois régions du Royaume,** ajoutant que ce programme a bénéficié à plus de 600 agents de sécurité.

M. Drais a relevé que certains droits de l'homme comme la prévention de la torture sont des droits absolus qu'on ne peut justifier, et aucun pays du monde ne prétend parvenir à la perfection dans le domaine

des droits de l'homme et la prévention contre la torture en particulier.

Chaque pays a le droit d'établir sa politique dans le domaine des droits de l'Homme selon ses spécificités politiques, culturelles, historiques et il n'existe pas de modes standards pour les pays pour traiter les problèmes des droits de l'Homme, a-t-il ajouté.

Le ministre délégué a réitéré à cet égard l'engagement du Maroc et son adhésion totale dans le système des droits de l'Homme et sa volonté de jouer son rôle dans le renforcement et la mise en œuvre de ses mécanismes à travers l'application de ses engagements de façon rigoureuse et stricte.

L'organisation de cette rencontre constitue une preuve concrète de l'ouverture du Royaume sur les valeurs humaines universelles et sa volonté de poursuivre la diffusion de la culture des droits de l'Homme et la consolidation du dynamisme des réformes et des chantiers initiés, sous la conduite éclairée de SM le Roi Mohammed VI, a-t-il dit. Organisé les 14 et 15 décembre, cet évènement sur la prévention de la torture entre dans le cadre de l'initiative internationale pour la lutte contre la torture (CTI).

L'initiative internationale CTI a été lancée à Genève en mars 2014 par un groupe transrégional composé du Maroc, du Danemark, du Chili, de l'Indonésie et du Ghana. Elle vise à mobiliser les efforts pour parvenir, à l'horizon de 2024, à la ratification universelle de la Convention internationale contre la torture et autres peines ou traitements cruels inhumains ou dégradants.

Cette initiative intergouvernementale vise également à promouvoir la mise en œuvre des dispositions de cet instrument international, à travers l'encouragement de la coopération internationale et régionale et le renforcement des capacités dans ce domaine.

http://www.lopinion.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=48746

https://www.maghress.com/fr/lopinion/48746

DÉSACRALISONS L'HÉRITAGE

Le 20 octobre dernier, le CNDH publiait un rapport dans lequel il pointait clairement du doigt les inégalités en matière d'héritage. Un mois plus tard, le directeur de Dar El Hadith El Hassania propose le recours au legs testamentaire, procédure citée dans le Coran mais jetée aux oubliettes pour des raisons politiques et stratégiques.

Éclairages. La question de l'égalité dans l'héritage a été soulevée, de façon assez timide, dès l'indépendance du Maroc. Au moment de la codification du statut personnel et successoral de 1958, il avait été question d'introduire le legs testamentaire obligatoire, mais l'idée a été tuée dans l'oeuf. La société, estimait alors Allal el Fassi, rapporteur des travaux de cette commission, n'était pas prête. La « sacralité » du dogme religieux était telle que, des décennies plus tard, l'égalité dans l'héritage était toujours taboue, en dépit des revendications des militants des droits humains. Il aura fallu attendre le 20 octobre dernier pour que le rapport du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) évoque clairement les inégalités successorales et leur impact sur la paupérisation des femmes : « La législation successorale inégalitaire participe à augmenter la vulnérabilité des femmes à la pauvreté. De plus, la pratique du Habous et les règles régissant les terres collectives participent à déposséder les femmes de leurs droits à la terre ou à la succession ». Ce diagnostic posé, le CNDH formule ses recommandations : « En matière successorale, la législation doit être conforme avec l'article 19 de la Constitution et l'article 16 de la CEDAW (Convention des Nations unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes). » Il n'en fallait pas plus pour donner lieu à des réactions virulentes et agressives, condamnant toute remise en question des dogmes. Mais le 20 novembre dernier, le professeur Ahmed Khamlichi, directeur de Dar El Hadith El Hassania, remet les pendules à l'heure. Une troisième voie est possible. C'est le legs testamentaire, une disposition clairement citée dans le Coran dans la sourate II, verset 180 : « On vous a prescrit, quand la mort est proche de l'un de vous et s'il laisse des biens, de faire un testament en règle en faveur de ses père et mère et de ses plus proches. C'est un devoir pour les pieux. » Un hadith du prophète évoque même qu'« il est du devoir de chaque musulman, qui veut léguer quelque chose, de ne pas laisser passer deux années consécutives, sans coucher ses legs dans un testament, qu'il gardera soigneusement ». Connu pour ses positions avant-gardistes, Ahmed Khamlichi ne faillit pas à sa réputation, puisqu'il proclame haut et fort que les exégètes des premiers siècles de l'hégire se sont conformés aux exigences de leur époque, et aux us et habitudes en cours à ce moment-là. La femme étant alors à la charge du mari et des mâles de la famille, il était tout à fait naturel que l'homme hérite plus que la femme afin de pouvoir subvenir à ses besoins. Aujourd'hui, la donne a changé. « L'homme ne peut hériter du double de la femme sauf pour préserver le lignage. En dehors de cela, c'est l'égalité dans l'héritage », insiste-t-il en rappelant que les interprétations de la religion se doivent d'évoluer. Le legs testamentaire obligatoire Cette proposition du legs testamentaire trouve un écho dans les travaux du docteur Abou Nahla al-Ajamî, théologien et spécialiste en sciences coraniques qui confirme, preuves à l'appui, la prééminence du legs testamentaire sur l'héritage aux quotes-parts. « Le Coran a amorcé son processus d'information et d'éducation en matière de succession par la notion de legs testamentaire et non point par le warth, l'héritage », écrit ce théologien sur le site Oumma.com. En effet, le legs testamentaire est une prescription obligatoire qui bénéficie à la veuve,

aux parents du défunt et à ses enfants « sans aucune distinction entre les hommes ou les femmes et la répartition des biens est libre, sans quotes-parts. Enfin, le Coran autorise à répartir selon ce principe la totalité de ses biens », explique-t-il. Ainsi, et selon les dispositions du legs testamentaire, hommes et femmes peuvent recevoir des parts égalitaires. Malheureusement, les exégètes sont parvenus à occulter la dimension égalitaire instaurée par le legs testamentaire au profit de l'héritage coranique et ses quotes-parts, qui entérinent la valeur moindre de la femme. Cela a permis, rappelle encore le docteur Abou Nahla al-Ajamî, d'inscrire « le principe juridique d'iniquité : un homme vaut deux femmes ou une femme vaut la moitié d'un homme ». Poursuivant son argumentaire, il démontre que l'héritage coranique aux quotes-parts n'est qu'une mesure secondaire, puisque le verset consacré à l'héritage recommande « pour le garçon l'équivalent de la part des deux filles », mais ne l'ordonne pas. Or, une recommandation ne fait pas force de loi. La répartition égalitaire est obligatoire Pour sa part, Asma Lamrabet, directrice du Centre d'études féminines en islam au sein de la Rabita Mohammadia des oulémas, n'a fait aucune déclaration depuis les dernières recommandations du CNDH. Mais elle avait déjà publié un article sur l'égalité entre les sexes en matière d'héritage. La chercheuse avait démontré qu'une lecture contextualisée consacrait cette égalité dans les parts à hériter et ce, quelle que soit l'importance de cette succession. Le Coran, écrit-elle, insiste même sur le caractère obligatoire de cette répartition égalitaire. Pour preuve, la sourate IV, verset 7 : « Il revient aux hommes une part (nassib) dans l'héritage laissé par leurs parents ou leurs proches ; de même qu'il revient aux femmes une part dans l'héritage laissé par leurs parents ou leurs proches. » Un autre verset abonde dans le même sens : « N'enviez pas les faveurs par lesquelles Dieu a élevé certains d'entre vous au-dessus des autres ; aux hommes reviendra la part qu'ils auront méritée par leurs oeuvres et aux femmes reviendra la part qu'elles auront méritée par leurs oeuvres. » (sourate VI, verset 32) Mais si les interprétations des premiers exégètes confirmaient cette égalité (c'est le cas, par exemple, d'Ibn Kathir), on ne tardera malheureusement pas à donner des interprétations erronées de ces versets, consacrant la suprématie de l'homme dans l'héritage. « L'application "littérale" du verset concernant la fratrie dans notre contexte d'aujourd'hui qui, lui, est devenu structurellement injuste, devient ellemême source d'injustice profonde et va à l'encontre des objectifs du Coran qui prône, avant tout, la protection et la préservation des biens des femmes et des minorités vulnérables et la juste répartition des responsabilités au sein du noyau familial », ajoute Asma Lamrabet. La dernière sortie du directeur de Dar El Hadith El Hassania augure-t-elle d'une volonté en haut lieu d'impulser le changement dans des lois archaïques et iniques, en inadéquation totale avec l'évolution de la société marocaine ? Il est permis d'espérer.

http://www.illionweb.com/societe/dossiers-illi/desacralisons-lheritage/

L'autorité de la parité au centre d'une rencontre à la chambre des représentants

- Les participants à une journée d'étude organisée par les groupes des partis de la majorité à la Chambre des représentants ont discuté, mardi à Rabat, sous plusieurs angles, les dispositions des projets de loi relatifs à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination et au Conseil consultatif pour la Famille et de l'Enfance (CCFE).

Ils ont ainsi mis l'accent sur les attributions et les missions des deux institutions ainsi que leur rôle dans la consécration des valeurs de l'égalité et de la lutte contre la discrimination pour promouvoir la situation de la famille et de l'enfance dans les domaines juridiques et socio-économique, en harmonie avec les dispositions de la Constitution.

Intervenant à cette occasion, le président du groupe parlementaire du Rassemblement national des indépendants (RNI), Wadii Benabdellah a souligné l'importance de ces deux projets de loi soumis à la Chambre des représentants pour l'achèvement de l'édifice institutionnel national et l'accompagnement des mutations que connait la société marocaine à plusieurs niveaux.

De son côté, le représentant du Conseil national des droits de l'Homme, Abderrazak El Hanouchi a estimé que les deux projets, malgré leur grande contribution pour combler le vide législatif et la mise en œuvre des dispositions de la Constitution relatives à l'instauration de la parité et la promotion de la situation de la famille et de l'enfance, doivent revoir intégralement certaines de leurs dispositions et respecter les principes de Paris régissant le travail des institutions nationales chargées de la promotion des droits de l'Homme, tout en prenant en compte les opinions et les propositions formulées par les différentes parties concernant les attributions et la composition de l'Autorité pour la parité, et ce, en harmonie avec l'esprit de la Constitution.

Pour sa part, la conseillère de la ministre de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, Fatima Zahra Baba Ahmed, a mis l'accent sur les attributions, missions et objectifs de l'Autorité pour la parité et de la lutte contre toutes les formes de discrimination et du Conseil consultatif pour la Famille et de l'Enfance.

Intervenant par la même occasion, la présidente du Forum Azzahra pour la femme marocaine, Aziza El Bakkali a valorisé les dispositions des deux projets de loi ainsi que leur rôle dans la mise en oeuvre des mécanismes dédiés à la promotion de la situation de l'enfance et la protection des droits de la femme, tout en saluant l'approche participative adoptée par le ministère dans la préparation desdits projets.

Quant à la présidente de l'association Démocratique des Femmes du Maroc, Samira Bikarden, elle a appelé à revoir les attributions de l'Autorité pour la parité, en tenant en compte des principes et des engagements de Paris dans le domaine.

De leur côté, les professeurs universitaires Abdelkarim Belhaj et Nasser Metioui ont passé en revue des expériences comparatives en matière de la mise en oeuvre de l'autorité de la parité et de la protection des droits de la famille et de l'enfance, ainsi que des expériences internationales distinguées ayant respecté les accords internationaux relatifs à la protection des droits de l'Homme. NA---TRA.

http://www.medias24.com/map/map-17453-L-Autorite-pour-la-parite-au-centre-d-une-rencontre-a-la-Chambre-des-representants.html